الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

UNDP

حرب غزة: الآثار الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة في دولة فلسطين

E/ESCWA/UNDP/2024/Policy brief.2

@Meeza/stock.adobe.com

موجز تنفيذي

مرّ عام على حرب غزة، بلغت خلاله الأزمة الإنسانية حدّ الكارثة: خسائر بشرية غير مسبوقة، دمار في كافة أنحاء القطاع، وحرمان شديد من الأمن الغذائي. نزوح جماعي متكرر، وتقلُّص مطّرد في المواقع الآمنة، ووضع خانق تُفاقِمه القيود الإسرائيلية على وصول المساعدات.

ألحقت الحرب خسائر جسيمة بالقطاعات الحيوية في غزة، كالتعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والاقتصاد والبيئة. فبالنسبة إلى المؤسسات التعليمية، وقعت إصابات كثيرة بين الطلاب والمعلمين، وطال الدمار العديد من المدارس. أما نظام الرعاية الصحية فيشارف على الانهيار، إذ يعاني نقصاً حاداً في الإمدادات الطبية، ويفاقم الضغوطَ عليه انتشارُ سوء التغذية، لا سيّما بين الأطفال. وتتراجع الخدمات الاجتماعية المتاحة بشدة، تاركة معظم سكان غزة لمصيرهم، ولا يزال الأثر البيئي الذي تخلّفه الحرب غير مؤكد، لكن معالجته بالكامل ستستغرق، على الأرجح، فترة طويلة تمتد لأجيال. ويتزامن مع الحرب تصعيد في الضفة الغربية، مع تكثّف العمليات العسكرية الإسرائيلية التي تُوقِع العديد من الضحايا، وتُلحِق دماراً كبيراً بالبنية التحتية وخسائر فادحة في الاقتصاد.

حرب غزة

تأثير شديد على

- التعليم
- الرعاية الصحية
- الخدمات الاجتماعية
- الاقتصاد
- البيئة

تشير التوقعات الاقتصادية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لدولة فلسطين انكمش بنسبة 35.1 في المائة في عام 2024 مقارنة بالتوقعات تحت سيناريو عدم وقوع الحرب، ومن المحتمل ارتفاع معدل البطالة إلى 49.9 في المائة. وبحلول نهاية عام 2024، قد ينخفض دليل التنمية البشرية في دولة فلسطين إلى 0.643، وهو مستوى من التدني لم يسجَّل منذ بدء حساب دليل التنمية البشرية في عام 2004. ومن المتوقع أن ينخفض دليل التنمية البشرية لغزة إلى 0.408، ما يعني تبديد مكاسب التقدّم على مدى 20 عاماً، وأن ينخفض للضفة الغربية إلى 0.676، ما يعني تبديد مكاسب التنمية على مدى 16 عاماً. ومع تكرار عمليات التوغل في الضفة الغربية، ستتدهور نتائج دليل التنمية البشرية أكثر فأكثر، لا سيّما تحت سيناريو «التوغلات الكبيرة». ومن المتوقع أن يرتفع معدل الفقر في دولة فلسطين إلى 74.3 في المائة في عام 2024، أي ما يعادل 4.1 مليون شخص، منهم 2.61 مليوناً وقعوا في دائرة الفقر حديثاً. ومن المتوقع أن تؤدي عمليات التوغل التي تقوم بها إسرائيل في الضفة الغربية إلى ارتفاع أكبر في معدلات الفقر، بحيث تصل إلى 75.0 في المائة في حالة التوغل المحدود وإلى 75.5 في المائة في حالة التوغل الكبير. وتتسبب الحرب أيضاً بتفاقم شديد للفقر المتعدِّد الأبعاد، إذ تشير التوقعات إلى ارتفاع حاد في دليل الفقر المتعدِّد الأبعاد لدولة فلسطين، من 10.2 في المائة، وهي النسبة التي تمّ قياسها من خلال مسح للأسر أُجري في عام 2017، إلى تقديرات بنحو 30.1 في المائة في عام 2024. ومع أن الحرب طالت أبعاد الفقر كافة، كانت الأبعاد الأشد تدهوراً هي ظروف السكن، والحصول على الخدمات، والسلامة. وأكبر الزيادات في معدلات الحرمان التي ترصدها مؤشرات دليل الفقر المتعدِّد الأبعاد هي من حيث حرية التنقّل والموارد النقدية والبطالة والحصول على الرعاية الصحية والالتحاق بالمدارس. وخلال هذه الفترة، تضاعف عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر متعدِّد الأبعاد، فتزايدت نسبتهم على الصعيد الوطني من 24.1 في المائة إلى 55.4 في المائة.

ويستعرض هذا التقرير تحليلاً لثلاثة سيناريوهات للتعافي في دولة فلسطين. وحيث إن ذلك التعافي لن يتحقق إلا بعد عملية طويلة الأجل، يتضمن التقرير تقييماً للأثر المباشر المتوقع لعام 2025، والأثر الأبعد أمداً المتوقع بحلول عام 2034، أي بعد عقدٍ من نشوب الصراع. يمكّن هذا التحليل المزدوج من التوصل إلى فهم متكامل للمسارات المحتملة نحو التعافي الاجتماعي والاقتصادي لدولة فلسطين خلال السنوات القادمة، وما قد يكتنف كل مسار من مصاعب وتحديات.

1. لا تعافٍ مبكر. في ظل هذا السيناريو، يستمر فرض حظر صارم على العمال الفلسطينيين، ويستمر احتجاز "إيرادات المقاصة" عن السلطة الفلسطينية، ما يؤدي إلى تفاقم الأزمة المالية. ويفترض هذا السيناريو أيضاً عدم وقوع أي تغيير على المساعدات، ما سيُبقي النمو الاقتصادي ضمن حدود 2 في المائة. وإذا ما تحقق هذا السيناريو، تشير الإسقاطات إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمستويات ما قبل الحرب، بنسبة 20.1 في المائة بحلول عام 2025، وبنسبة 34 في المائة بحلول عام 2034، مع بقاء معدلات الفقر المتعدِّد الأبعاد مرتفعة للغاية. ومن المتوقع أن يؤدي تحقيق وقف دائم لإطلاق النار إلى خفض معدل البطالة، المرتفع أصلاً، بنحو 3 نقاط مئوية، ما قد يصل به إلى نحو 55 في المائة بحلول عام 2034.

2. تعافٍ مبكرٍ محدود. في ظل هذا السيناريو، يستمر الحظر المفروض على العمال الفلسطينيين، وتبقى إيرادات المقاصة محتجزة. يقدّم مبلغ 280 مليون دولار من المساعدات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الفورية، إلا أن هذا المبلغ ليس كافياً لتعافٍ اقتصادي طويل الأجل. في ظل هذا السيناريو، من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 19.6 في المائة بحلول عام 2025، وبنسبة 33 في المائة بحلول عام 2034 ولن يتحقق إلا تحسُّن طفيف في الحد من الفقر. أما معدل البطالة، فسينخفض بالقدر نفسه المتوقع تحت السيناريو الأول. وعلى مدى العقد المقبل، يتوقع أن ينخفض استهلاك الطبقة المتوسطة بنسبة 35 في المائة.

3. تعافٍ مبكرٍ غير محدود. في ظل هذا السيناريو، يُرفع الحظر المفروض على العمال الفلسطينيين، وتُعاد إيرادات المقاصة المحتجزة إلى السلطة الفلسطينية. وبالإضافة إلى 280 مليون دولار من المساعدات الإنسانية، يُخصَّص مبلغ 290 مليون دولار سنوياً لجهود التعافي. وتزداد الإنتاجية بنسبة 1 في المائة سنوياً، ما يمكّن الاقتصاد من التعافي بدرجة تتوافق مع خطته الإنمائية بحلول عام 2034. ويتوقع هذا السيناريو حدوث تحسُّن كبير في معدلات الفقر، مع حصول المزيد من الأسر على الخدمات الأساسية. ومن المتوقع أن يسجِّل معدل البطالة انخفاضاً كبيراً إلى 26 في المائة.

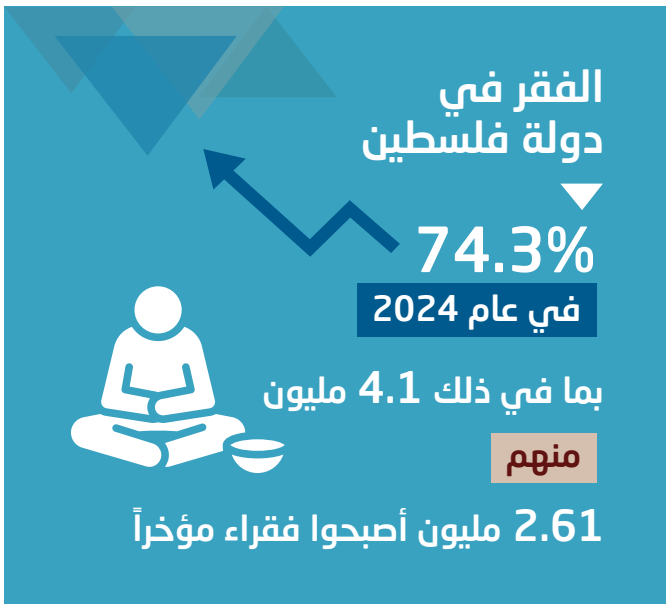

ومن المتوقع أن ينخفض استهلاك الطبقة المتوسطة بنسبة 6 في المائة.

تشير الإسقاطات إلى أن القطاعات الاقتصادية كافة ستشهد تراجعاً كبيراً. وبالنسبة إلى قطاع البناء، فيستراجع بنسبة 70 في المائة تحت السيناريو الأول، وبنسبة 69 في المائة تحت السيناريو الثاني، وبنسبة 8 في المائة تحت السيناريو الثالث. وفي ظل السيناريوهين الأول والثاني، من المرجّح أن تنخفض مستويات الإنتاج بمرور الوقت ما لم تقدّم معونة إنمائية عاجلة. ومن الأهمية بمكان تحقيق الاستقرار للقطاعات الإنتاجية، وتنشيطها من أجل التعافي المستدام وتحصين المِنعة في دولة فلسطين.

يؤكد هذا التحليل الحاجة الملحة إلى اتباع نَهج متعدِّد الأوجه للتعافي، يشمل المعونة الإنسانية، وبرامج الإنعاش والتعمير، وتحسين مناخ الأعمال، والإفراج عن آلية المقاصة المالية. ويكشف السيناريوهان الأول والثاني عن حدود الاكتفاء بالمساعدات الإنسانية من أجل التعافي الاقتصادي، فحتى لو قُدِّمت مساعدات بقيمة 280 مليون دولار كل عام، سيصعب على الاقتصاد استعادة المستوى الذي كان عليه قبل الأزمة، حتى بعد عقد من الزمن. لكن إذا اعتُمدت خطة متكاملة للتعافي وإعادة الإعمار، وتضافرت فيها المساعدات الإنسانية مع الاستثمار الاستراتيجي ورفع القيود الاقتصادية وصولاً إلى ظروف مؤاتية للتعافي المستدام، فقد يتجه الاقتصاد الفلسطيني إلى استعادة زخمه على المسار نحو إعادة بناء غزة وإيجاد أُسس لمستقبل أفضل خلال العقد المقبل.

وهذا هو الإصدار الثالث من سلسلة SEIA التي تأتي نتاجاً لجهد مشترك بين لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب مؤسسات أخرى.

السياق

عام انقضى منذ نشوب حرب غزة، والأحوال من سيء إلى أسوأ. فأعداد الضحايا والمصابين في تزايد، والمعاناة إلى تفاقم، والدمار أشد وأوسع، وشبح المجاعة يخيّم على أعداد أكبر وأكبر من السكان. نزوح جماعي متكرر، وتقلُّص مطّرد في المواقع الآمنة، ووضع خانق تفاقِمه القيود الإسرائيلية على وصول المساعدات. وبلغت المعاناة البشرية، ولا سيّما الأطفال، مستويات غير مسبوقة. والحاصل أن غزة في أزمة كارثية، ولا تلوح أي حلول مجدية في المستقبل القريب.

تزامنت هذه الأزمة مع تصعيد للعنف ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم وبُناهم التحتية في الضفة الغربية. وبلغ هذا التصعيد مستوى جديداً بعد أن شنّت إسرائيل عملية عسكرية واسعة النطاق في المراكز الحضرية في الضفة الغربية، مع التركيز على مخيمات اللاجئين. وشاركت في العملية العسكرية قوات جوية وبرية، فأوقعت أعداداً كبيرة من الضحايا، وأضراراً جسيمة بالبنية التحتية لم يسجَّل مثلها منذ أن بدأت الأمم المتحدة بالرصد المنهجي للمعلومات عن الخسائر والدمار في عام 2005.

Meysam Azarneshin/stock.adobe.com©

القسم 1: أثر حرب غزة على الشعب الفلسطيني

الحالة الإنسانية

في أيلول/سبتمبر 2024، كان ما يقرب من 3,300,000 فلسطيني، 2.3 مليون منهم في غزة ومن بينهم 1,554,700 طفل، في حاجة ماسة إلى أشكال مختلفة من المساعدات الإنسانية[1].

الخسائر في الأرواح والمعاناة الإنسانية

بحلول 16 أيلول/سبتمبر 2024، بلغ عدد القتلى الفلسطينيين في غزة 41,534، وعدد المصابين 96,092[2]. نشرت وزارة الصحة الفلسطينية وثيقة من 649 صفحة تكشف عن معلومات مفصلة عن 34,344 من أصل 40,738 قتلوا أو أصيبوا بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و31 آب/أغسطس 2024. وكان من بين هؤلاء 11,355 طفلاً و6,297 امرأة[3]. وستستمر آثار إصابات العديدين من سكان غزة مدى العمر، فوفقاً لرئيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا): «كل يوم في غزة، يفقد 10 أطفال إحدى الساقين أو كلتيهما وسط القصف الإسرائيلي المستمر»[4].

وتزامناً مع هذه الأحداث، شهدت الضفة الغربية تصعيداً في العنف منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأدت العمليات العسكرية والأمنية الإسرائيلية في الضفة الغربية إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، وهي أعلى حصيلة تسجَّل منذ عام 2009 على الأقل. وبحلول 30 أيلول/سبتمبر 2024، بلغت حصيلة الضحايا الفلسطينيين في الضفة الغربية 700 قتيل، من بينهم 160 طفلاً، وأكثر من 5,750 جريحاً، من بينهم 660 طفلاً[5]. وسُجِّل ارتفاع حاد في أعداد الضحايا منذ 28 آب/أغسطس 2024، عندما شنت إسرائيل عملية عسكرية في الضفة الغربية.

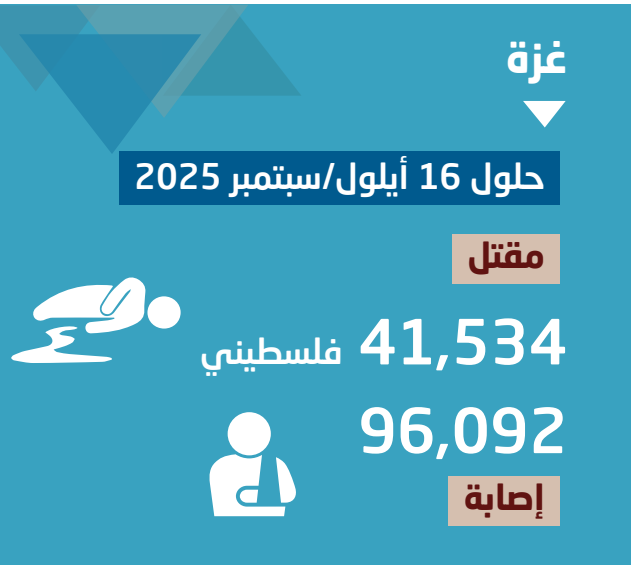

وترافق هذا التصعيد في العنف مع حملة اعتقالات واسعة، فبلغ عدد المحتجزين من قِبل القوات الإسرائيلية أكثر من 16,000 فلسطيني بحلول 30 أيلول/سبتمبر 2024[6]. وكان لهذه الاعتقالات أثر اجتماعي واقتصادي شديد على الأسر، إذ أدت إلى فقدان العديد من الأسر لمصدر الدخل وزادت اعتمادها على المساعدات الإنسانية. أما الأعباء النفسية لهذه الأحداث، فكانت بالغة أيضاً، ولا سيّما بالنسبة إلى الأطفال الذين تعرّضوا للعنف وانعدام الاستقرار.

النزوح

تخضع 86 في المائة من مساحة غزة لـ «أوامر إخلاء»، ما يعني، بحكم الواقع، مطالبة الفلسطينيين المتبقين في غزة، الذين لا يقل عددهم عن 2.1 مليون نسمة، بالتماس المأوى في 13 في المائة فقط من مساحة القطاع[7]. وقد اضطر حوالي 1.9 مليون شخص (90 في المائة من السكان) إلى النزوح الداخلي، غالباً لأكثر من مرة، بل لما قد يصل إلى عشر مرات[8].

وشهدت الضفة الغربية أيضاً ارتفاعاً في عدد الفلسطينيين النازحين منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وبحلول 25 أيلول/سبتمبر 2024، كان أكثر من 4,450 فلسطينياً، منهم 1,875 طفلاً، قد اضطروا إلى النزوح نتيجة لتدمير منازلهم وتخريب سُبُل عيشهم، وهاجر 1,628 آخرون نتيجة أحداث تسبب بها مستوطنون إسرائيليون. وعدد النازحين هذا أكبر ثلاث مرات ممّا كان عليه خلال الفترة نفسها قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023[9].

انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية

حالة انعدام الأمن الغذائي في غزة بلغت مبلغ الكارثة. بحلول 25 حزيران/يونيو 2024، كان 96 في المائة من السكان (حوالي 2.15 مليون شخص) يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة 3 أو أعلى من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)، وبحلول أيلول/سبتمبر 2024، كان حوالي 495,000 فلسطيني (22 في المائة من السكان)[10] معرّضين لمستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي)[11].

ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، أُدخِل 165 مريضاً المستشفيات نتيجة لأعراض شديدة من جراء سوء التغذية الحاد بحلول 20 آب/أغسطس 2024[12]. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2024، توفي 34 شخصاً بسبب سوء التغذية، معظمهم من الأطفال[13]. والجوع وسوء التغذية بين الأمهات والأطفال يهدّدان بشدة صحة الأطفال ونموّهم ونمائهم، ويمثلان خطراً داهماً على أرواحهم. وتهدّد المجاعة غزة منذ أشهر في سياق استمرار الحرب والقيود على المساعدات الإنسانية.

وفي جميع أنحاء غزة، يستهلك 93 في المائة من الأطفال و96 في المائة من النساء الحوامل والمرضعات مجموعات غذائية أقل يومياً، ما يعني اضطرار الأسر إلى تفويت وجبات الطعام. ونتيجة لذلك، أصبحت الحاجة إلى الدعم التغذوي أكثر إلحاحاً[14]. وسيكون لنقص الأغذية أيضاً تداعيات جسيمة على صحة الأمهات والأطفال. ولا تكفي المساعدات الغذائية لتغطية احتياجات جميع المتضررين، ومع محدودية السلع التجارية المتوفرة وارتفاع أسعارها، يتضاءل التنوّع الغذائي. وخلُص تقييم أجرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بين يومي 19 و25 تموز/يوليو 2024 إلى أن أسواق مدينة غزة ليس فيها خضروات ولا فواكه نتيجة لتحديات النقل وارتفاع التكاليف، والتي تفاقمت بسبب مخاطر تلف الأغذية الطازجة من جرّاء طول فترات انتظار الشاحنات عند المعابر[15].

وتبيّن من مسح أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن 99 في المائة من الأسر التي لديها نساء حوامل تواجه مصاعب كبيرة في الحصول على المنتجات الغذائية والمكملات الغذائية. ولم تتمكن 78.4 في المائة من هذه الأسر من إجراء اختبارات لتقييم الحالة التغذوية والصحية[16].

» رأس المال المادي

لحقت أضرار جسيمة بالبنية التحتية والموارد الضرورية للبقاء. وبحلول الربع الثالث من عام 2024، كانت الأضرار قد أصابت ما لا يقل عن 151,265 مبنىً[17]. وتضرر أو دُمِر ما يقرب من 60 في المائة من المباني و57 في المائة من الأراضي الزراعية، ما يشكل خطراً كبيراً على أداء النظام الغذائي[18]. وتقدّر كلفة إصلاح الأضرار المباشرة التي لحقت بالبنية التحتية في غزة بأكثر من 18.5 مليار دولار[19]، أي ما يعادل حوالي 97 في المائة لما كان عليه الناتج المحلي الإجمالي لغزة والضفة الغربية مجتمعتين في عام 2022[20]، ما يؤكد الحاجة الماسة إلى مساعدات شاملة وغير مقيّدة للتعافي.

في عام 2022، بلغ متوسط عدد الأفراد في الأسرة المعيشية في غزة 5.5، وحيث إن عدد الوحدات السكنية المتضررة كان 135,142 في أواخر أيار/مايو 2024، يُقدّر بأن 743,281 فلسطينياً في غزة سيبقون نازحين حتى بعد انتهاء الحرب[21]. وقد حذر الخبراء من أن هذا التدمير يرقى إلى «إبادة سكنية»، إذ «فاقت النسبة المئوية للمساكن والبنى التحتية المدنية المدمرة في غزة ما أوقعه أي صراع آخر في الذاكرة»[22]. وفي أيار/مايو 2024، أشارت تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإسكوا إلى أن إعادة بناء منازل غزة قد تستغرق حتى عام 2040[23].

بين تشرين الأول/أكتوبر 2023 وتموز/يوليو 2024، تعرّض ما نسبته 67 في المائة من البنية التحتية ومرافق المياه والصرف الصحي للضرر أو الدمار[24]. ولا تأخذ هذه التقديرات في الاعتبار الضرر الذي لا يمكن إصلاحه الذي لحق بنوعية المياه الجوفية بسبب إطلاق مياه الصرف الصحي غير المعالَجة وغيرها من الملوِّثات، أو العواقب الصحية لاستهلاك المياه غير المأمونة أو عدم الحصول على المياه اللازمة للنظافة الصحية والصرف الصحي.

وفي الضفة الغربية، أدى توسّع إسرائيل الاستيطاني وعملياتها العسكرية إلى زيادة ملحوظة في ما لحق من دمار بالبنى التحتية الفلسطينية. وبين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و16 أيلول/سبتمبر 2024، هدمت السلطات الإسرائيلية أو صادرت 1,697 مبنىً فلسطينياً في مختلف أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك أكثر من 700 مبنىً مأهولاً، وأكثر من 300 مبنىً زراعياً، وأكثر من 100 مبنىً للمياه والصرف الصحي والنظافة، و200 مبنىً لكسب العيش[25].

» رأس المال البشري

التعليم

يتعرّض التعليم في غزة للهجوم، ويحذر الخبراء من أن هذه الهجمة تمثّل جهداً متعمداً لتدمير نظام التعليم الفلسطيني بالكامل، في ما بات يُعرف باسم «إبادة التعليم»[26]. ونتيجة لذلك، حُرِم 625,000 طالب وطالبة من التعليم حتى الآن. وبحلول 25 أيلول/سبتمبر 2024، بلغ عدد القتلى من الطلاب في غزة 10,317 ومن موظفي قطاع التعليم 416، أما عدد الجرحى فزاد على 19,119 طالباً و2,463 موظفاً في قطاع التعليم[27].

وبحلول 31 تموز/يوليو 2024، كانت حوالي 92.9 في المائة من المباني المدرسية (524 مدرسة) قد تضررت بحيث تتطلب إصلاحاتٍ أو إعادة بناءٍ بالكامل[28]. وتعرّضت نسبة 53.5 في المائة من المدارس التي تُستخدم أساساً كملاجئ إلى ضربات مباشرة.

وأعربت اليونيسف عن قلقها إزاء استخدام القوات المسلحة الإسرائيلية للمدارس كمراكز للاحتجاز/الاستجواب وكقواعد عسكرية[29]. ويحدق بأجيال المستقبل في غزة خطر كبير من جراء الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية للتعليم، والخسائر الهائلة التي تعرّض لها رأس المال البشري. ولا بدّ من إعادة بناء المدارس بسرعة، ولا بدّ أيضاً من دعم الطلاب والموظفين الذين تعرّضوا للأذى بالمساعدة النفسية أثناء عملية التعافي.

وبحلول أيلول/سبتمبر 2024، كان 782,000 طالب في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مهدّدين بخسارة عامهم الدراسي وسط تزايد الهجمات على المدارس ومؤسسات التعليم. وبلغ معدل إغلاق المدارس في أي يوم منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 بين 8 و20 في المائة. وتخضع 58 مدرسة لأوامر بالهدم الجزئي أو الكامل[30]. علاوة على ذلك، اقتصر التعليم وجهاً لوجه في المدارس على يومين في الأسبوع من كانون الثاني/يناير 2024 إلى حزيران/يونيو 2024[31].

حتى عندما تكون المدارس مفتوحة، دفعت المخاوف من العنف والقيود المفروضة على الحركة والشواغل بشأن الصحة العقلية العديد من الطلاب إلى الإحجام عن الذهاب إلى المدارس، ما فاقم الخسائر في التحصيل الدراسي. وبحلول نهاية آب/أغسطس 2024، بلغ عدد الهجمات على المدارس 69، وعدد حوادث العنف ضد الطلاب والموظفين

©steve/stock.adobe.com

في القطاع التعليمي 2,354[32]، قُتِل فيها 67 طالباً وأُصيب 367 واعتُقل 159، ما أمعن في تعطيل نظام التعليم[33].

وتفاقمت الأوضاع مع تدهور الظروف الاقتصادية. وأفادت 29 في المائة من الأسر المعيشية الفلسطينية بأنها خفّضت الإنفاق على التعليم، ونسبة 7 في المائة منها بأنها بدأت في إرسال أطفالها للعمل بدلاً من المدرسة. كما تأثر المعلمون الفلسطينيون بشكل كبير، حيث لم تُدفع الرواتب مقابل 6.2 شهراً من العمل منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023[34].

الصحة

لم يسلَم القطاع الصحي من الكارثة: فبحلول 25 أيلول/سبتمبر 2024، كان 986 عاملاً صحياً في غزة قد تعرّض للقتل[35]. وبحلول 30 حزيران/يونيو 2024، كان الجيش الإسرائيلي قد اعتقل 310 عمال صحيين من المرافق الطبية في مختلف أنحاء غزة[36].

وبحلول 22 تموز/يوليو 2024، سجّلت منظمة الصحة العالمية ما لا يقل عن 492 هجوماً على البنية التحتية للقطاع الصحي، ما أثر على 109 مرافق صحية منها 32 مستشفىً، وعلى 114 سيارة إسعاف[37]، وبحلول 25 أيلول/سبتمبر، كان 57 مركزاً فقط من أصل 132 مركزاً للرعاية الصحية الأولية (43 في المائة) يعمل وبشكل جزئي فقط[38].

ومن المتوقع أن تكون الأمراض المعدية أكبر سبب للوفيات الزائدة على المعدلات السنوية في غزة، وذلك حتى لو وقع أفضل سيناريو، أي الإسراع بوقف دائم لإطلاق النار. ويأتي التهديد الأكبر من الكوليرا والحصبة وشلل الأطفال والتهاب السحايا بالمكورات السحائية. وحتى لو انتهت الحرب على الفور، ستستغرق عودة الخدمات الصحية إلى العمل بعض الوقت، وفي تلك الأثناء تشير التوقعات إلى آلاف من الوفيات الزائدة على المعدلات[39]. ويشكل الافتقار إلى مياه الشرب النظيفة ومرافق الصرف الصحي خطراً كبيراً على الصحة العامة، قد يدفع الأوضاع إلى تدهور أكبر.

ويتفاقم هذا الخطر بفعل القيود المفروضة على الواردات والمساعدات الطبية. فمخزونات الأدوية والمواد الطبية عند مستويات متدنية للغاية، وقد نضبت هذه المخزونات تماماً، أو كادت تنضب، لما يقرب من 60 في المائة من الأدوية[40].

وبصورة عامة، تطال آثار محدودية الوصول إلى الرعاية الصحية النساء والفتيات بدرجة أكبر من الذكور. وهناك في غزة أكثر من 500,000 امرأة في سن الإنجاب لا تحصل على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية السابقة للولادة، والرعاية اللاحقة للولادة، ومتطلبات

تنظيم الأسرة وإدارة الأمراض المنقولة جنسياً، ممّا يجعلهن أشد عرضة لمضاعفات صحية خطيرة تهدّد الحياة أثناء الحمل والولادة وبعدهما[41]. وعلاوة على ذلك، تفيد التقارير بأن معدلات الإصابة بداء السكري أعلى بين النساء ممّا هي بين الرجال، وأن معدلات الإصابة بارتفاع ضغط الدم بينهن أعلى بالضعف ممّا هي عليه بين الرجال[42].

وتكاد إمكانيات الإجلاء الطبي تكون معدومة بالنسبة إلى المصابين بأمراض مزمنة أو جروح خطيرة. وقد انخفضت معدلات التغطية بالتطعيم في غزة بحوالي 86 في المائة نتيجة «للقضاء على النظام الصحي، وانعدام الأمن، وتدمير البنية التحتية، والنزوح الجماعي، ونقص الإمدادات الطبية»[43]، مع عودة انتشار بعض الأمراض المعدية التي كانت الإصابة بها نادرة، مثل شلل الأطفال والتهاب الكبد ألف[44].

وفي الضفة الغربية، تتأثر خدمات الرعاية الصحية، ولا سيّما بالنسبة إلى أشد المجتمعات تعرّضاً للمخاطر، بسياسات تجزئة الأراضي والإجراءات التمييزية التي تتّبعها إسرائيل في التخطيط وتقسيم المناطق. ووثقت منظمة الصحة العالمية، بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و18 أيلول/سبتمبر 2024، أكثر من 600 حادث اعتداء ارتكبها إما عناصر من قوات الأمن الإسرائيلية أو مستوطنون إسرائيليون بحق قطاع الرعاية الصحية في الضفة الغربية، قُتِل فيها 25 شخصاً وأُصيب 109 آخرون بجروح، وتضرر 56 مرفقاً صحياً و427 سيارة إسعاف[45].

الضفة الغربية

+600

هجوم على مرافق الرعاية الصحية

بين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و18 أيلول/سبتمبر 2024

- مقتل 25 شخصاً
- إصابة 109 أشخاص
- تدمير 56 مرفقاً صحياً
- تضرر 427 سيارة إسعاف

« البيئة

أصاب الضرر خمسة من المرافق الستة لإدارة النفايات الصلبة في غزة. بحلول نيسان/أبريل 2024، بقي أكثر من 270,000 طن من النفايات الصلبة غير مجمعة في جميع أنحاء غزة[46]. وتقوم الأسر الآن بحرق القمامة والخشب والبلاستيك نتيجة لنقص غاز الطهي، ما أدى إلى تدهور نوعية الهواء، خاصة مع انتشار الحرائق الناجمة عن الحرب، سواء من القذائف أم من إصابة مخازن الوقود. ونتيجة لإغلاق مرافق معالجة مياه الصرف الصحي الخمسة في غزة، لوثت مياه الصرف الصحي الشواطئ وطبقات المياه الجوفية الساحلية ومصادر المياه العذبة. وقد أصاب التربة ضرر شديد بسبب مجموعة متنوّعة من الملوِّثات، بما في ذلك المواد البلاستيكية الدقيقة والمواد الكيميائية الخطرة. ويهدّد تلوث مياه الصرف الصحي في غزة، على الأجلين القصير والطويل، صحة السكان الفلسطينيين، والحياة البحرية، والمياه الجوفية، والأراضي الصالحة للزراعة[47].

ولم تتبيّن بعد أنواع المواد السامة التي أصابت البيئة في غزة، ولا كميات كل مادة. لكن، وعلى الرغم من ذلك، تنتشر بين سكان غزة آثار التلوث والأضرار التي أوقعتها الحرب بنُظُم الإدارة البيئية. ونُظُم إمدادات المياه والصرف الصحي في حالة انهيار، ولا تزال الأضرار تتراكم على البنى التحتية الأساسية. وقد تأثرت المناطق الساحلية والتربة والنُّظُم الإيكولوجية بشدة. وانتشر في أنحاء غزة استخدام الذخائر التي تحتوي على معادن ثقيلة ومواد كيميائية متفجرة، وتتسبب هذه الذخائر بتلوث التربة والمياه، وتشكل مخاطر صحية كبيرة، لا سيّما على الأطفال، ولن تزول الآثار إلا بعد فترة طويلة من انتهاء الأعمال القتالية[48].

ونتج عن الحرب 42 مليون طن من الحطام، يشكل مخاطر جمة على صحة البشر، وعلى سلامة النُّظُم الإيكولوجية. ولا بدّ من اتباع الإجراءات المناسبة عند التعامل مع الرفات البشرية المدفونة تحت الأنقاض، والذخائر التي لم تتفجر، وغيرها من المواد الخطرة، ومختلف أنواع النفايات. ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي تدمير الألواح الشمسية إلى إطلاق الرصاص والمعادن الثقيلة الأخرى إلى البيئة، ما يشكل خطراً إضافياً على تربة غزة ومياهها[49].

وتشير تقديرات الأبحاث الحديثة إلى أن مقدار الانبعاثات خلال أول 60 يوماً من الحرب تجاوز مقدارها من 20 دولة وإقليماً[50]. والآن، وبعد عام من الحرب، أصبح الضرر البيئي الأوسع الناجم عن انبعاثات غازات الدفيئة ملحوظاً.

القطاع المالي

يواجه القطاع المالي في غزة تحديات بالغة التعقيد. تبلغ قيمة المحفظة المصرفية لغزة، أصلاً حوالي 1 مليار دولار، وتبلغ قيمة قطاع التمويل الجزئي فيها حوالي 54 مليون دولار. نفّذت سلطة النقد الفلسطينية، حتى أيلول/سبتمبر 2024، قراراً رسمياً بتأجيل سداد الديون المستحقة، على الرغم من أن أثر هذا القرار شديد على كفاية رأس المال وسيولته. وتقدّر الخسائر المباشرة التي تكبدتها المرافق المالية في غزة بأكثر من 14 مليون دولار، وذلك إضافة إلى الأثر العام للأوضاع الاقتصادية المتدهورة على المحفظة المصرفية[51]. وهناك أيضاً مخاوف بشأن استرداد النقد الذي كان متاحاً في غزة قبل الحرب. ولمعالجة النقص النقدي، أدخلت سلطة النقد الفلسطينية مدفوعات فورية من غير كلفة، وإمكانيات لإجراء المعاملات بالدولار الأمريكي من دون اتصال بالإنترنت، وإجراءات إلكترونية للتعرّف على العملاء في أيار/مايو 2024، لكن مشاكل السيولة والوصول إلى الخدمات المالية لا تزال قائمة[52]. ولا يزال النظام المصرفي لغزة شديد الانكشاف، وتجاوزت قيمة الانكشاف 2.5 مليار دولار في تموز/يوليو 2024. وفي ارتفاع النسبة المئوية للشيكات المرتجعة، التي وصلت إلى 9 في المائة من قيمة جميع الشيكات في الربع الأول من عام 2024[53]، وإلى 25 في المائة في بعض الحالات، مؤشر على تزايد المخاطر على المالية الكلية[54].

القسم 2: تقدير الأثر الاقتصادي للحرب

بناءً على فرضية تحقُّق وقف إطلاق النار بعد 12 شهراً من الحرب، أُجري تقييم للوضع الاقتصادي والاجتماعي باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب، بعد معايرته مع مصفوفة المحاسبة الاجتماعية الفلسطينية لعام 2018، إلى جانب أداتَي محاكاة الفقر ومحاكاة دليل التنمية البشرية. ولا يخلو استخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب من القيود والشكوك، إلا أنه يمكّن من إدماج التفاعلات المعقدة بين القطاعات الإنتاجية، والطلب من القطاعين الخاص والعام، والسياسة المالية، ما يسمح بالتقاط صورة جيدة عن الآليات الأساسية التي تؤثر من خلالها الحرب على الاقتصاد الفلسطيني.

الآثار على الاقتصاد الكلي

كما في الإصدارات السابقة من هذا التقرير، تستند النتائج المحتملة للحرب الدائرة إلى خمس فرضيات رئيسية مستمَدة من التطوّرات التي لوحظت منذ بداية الحرب[55]. الفرضية الأولى: توقُّع أن يؤدي انخفاض النشاط الاقتصادي في غزة والضفة الغربية إلى انخفاض في إنتاجية العوامل الإجمالية، مع استمرار الانخفاض خلال الحرب. الفرضية الثانية: أن 60 في المائة من رأس المال المنتج في غزة قد تعرّض للفقدان خلال عام 2023، مع توقُّع المزيد من الدمار إذا استمرت الحرب، وقد يؤدي خفض القدرة الإنتاجية، في كل شهر إضافي بعد مدة ثلاثة أشهر، إلى تدمير 1.6 في المائة من المخزون الرأسمالي المتبقي في غزة. الفرضية الثالثة: لن تتلقى حكومة دولة فلسطين أكثر من 50 في المائة من إيرادات المقاصة المالية في عام 2024 نتيجة للتغييرات في آلية المقاصة المالية. الفرضية الرابعة: استئناف جزئي لحركة اليد العاملة بين الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، التي توقفت خلال الحرب، على الرغم من الجهود التي تبذلها إسرائيل للاستعاضة عن العمال الفلسطينيين بعمال من بلدان أخرى. الفرضية الخامسة: إجراء محاكاة لسيناريوهين من أجل تقدير الآثار الاقتصادية لعمليات التوغل في الضفة الغربية، حيث يفترض السيناريو الأول حدوث توغل محدود يؤثر على جنين وطوباس وطولكرم، التي تمثل نحو 23 في المائة من النشاط الاقتصادي للضفة الغربية (الجدول 1)، وينطوي السيناريو الثاني على توغل أكبر يصل إلى نابلس وقلقيلية، وهي منطقة تمثل 20 في المائة إضافية من الأنشطة الاقتصادية في الضفة الغربية، ما يوسّع رقعة المنطقة المتضررة. ومن المتوقع أن يؤدي كلا التوغلين إلى خفض النشاط الاقتصادي بنسبة 40 في المائة في المناطق المتضررة.

وتشير هذه الإسقاطات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة فلسطين انخفض بنسبة 8.7 في المائة في عام 2023 (ما يعادل 1.7 مليار دولار) وسينخفض بنسبة 35.1 في المائة في عام 2024 (ما يعادل 7.1 مليار دولار) مقارنة بسيناريو عدم وقوع الحرب، ما يشير إلى انكماش بالغ في النشاط الاقتصادي (الجدول 2)[56]. ويعكس هذا الانخفاض اضطرابات كبيرة في جميع قطاعات الاقتصاد، ما يعوق بشدة الإنتاج والاستثمار والاستقرار الاقتصادي العام. ومن المتوقع أن يتسبب التوغل الذي دام 40 يوماً في الضفة الغربية في انخفاض إضافي بنسبة 0.7 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي إذا لم تؤثر العمليات العسكرية على طولكرم ونابلس، وانخفاضاً إضافياً بنسبة 0.5 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024 في حال تأثُّر طولكرم ونابلس، ليصل إجمالي انكماش الناتج المحلي الإجمالي إلى 36.3 في المائة.

وسيؤدي تدمير رأس المال والانكماش الاقتصادي والتراجع في تحرُّك السكان إلى زيادة كبيرة في البطالة

الجدول 1. عدد المؤسسات في دولة فلسطين، حسب المحافظة، 2017

المحافظة	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
جنين	13,729	13
طوباس والأغوار الشمالية	1,965	2
طولكرم	7,953	8
نابلس	17,113	16
قلقيلية	4,409	4
سلفيت	2,986	3
رام الله والبيرة	15,850	15
أريحا والأغوار	1,509	1
القدس	5,559	5
بيت لحم	9,031	9
الخليل	23,716	23
شمال غزة	8,670	13
غزة	19,449	2
دير البلح	6,748	8
خان يونس	9,062	16
رفح	6,173	4
المجموع	**153,922**	**100**

المصدر: PBS: Enterprise survey 2017.

في الأرض الفلسطينية المحتلة، بأكثر من الضعف وفقاً للتوقعات التي تشير إلى تزايدها من 25.7 في المائة في عام 2022 إلى 36.5 في المائة في عام 2023، ثم إلى 49.9 في المائة في عام 2024. وسيؤدي هذا الارتفاع في البطالة إلى تفاقم الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة أصلاً، فترتفع معدلات الفقر وتشتد الضغوط على الخدمات الاجتماعية.

ومن المتوقع أن تؤدي العمليات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية إلى زيادة معدل البطالة بمقدار 0.4 نقطة مئوية إضافية، ليصل المجموع إلى 50.3 في المائة. وسيطال هذا التدهور الأسر المعيشية من جميع فئات الدخل، ما يشير إلى ضائقة اقتصادية واسعة النطاق. ووفقاً للإسقاطات، كان استهلاك الأسر في عام 2023 أقل بنسبة 16.4 في المائة ممّا سيكون عليه في ظل سيناريو عدم وقوع الحرب، وسيكون أقل بنسبة 37 في المائة في عام 2024. وكذلك كان استهلاك الأسر الأشد فقراً أقل بنسبة 9.3 في المائة في عام 2023 وسيكون أقل بنسبة 13.7 في المائة في عام 2024. والانخفاض أشد حدة بين الأسر المتوسطة الدخل، حيث كان 18.3 في المائة في عام 2023، وسيكون 41.4 في المائة في عام 2024. وحتى الأسر الأكثر ثراءً لم تسلَم من التداعيات، حيث يتوقع أن ينخفض استهلاكها بنسبة 17.2 في المائة في عام 2023 وبنسبة 40.5 في المائة في عام 2024. ومن المتوقع أن يؤدي التوغل في الضفة الغربية إلى زيادة تدهور الحالة الاقتصادية، فيتسبب بانخفاض إضافي بنسبة 0.5 في المائة في الاستهلاك المحلي الإجمالي، ما يصل بمجمل الانخفاض إلى 37.5 في المائة. ويختلف هذا التأثير باختلاف فئات الدخل، حيث تواجه الأسر ذات الدخل المتوسط انخفاضاً إضافياً بنسبة 0.6 في المائة، والأسر الأكثر ثراءً انخفاضاً إضافياً بنسبة 0.8 في المائة على التوالي، ليصل إجمالي انخفاض الاستهلاك إلى 42 في المائة و41.3 في المائة على التوالي. وبالمقابل، ستتأثر الأسر المعيشية الأشد فقراً بانخفاض بالنسبة المئوية نفسها تحت جميع السيناريوهات (الجدول 2).

وقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية بنسبة 19 في المائة خلال الربع الأخير من عام 2023، ما أدى إلى تبديد المكاسب السابقة للنموّ. ويُعزى ذلك إلى زيادة القيود التجارية والعنف والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية[57]. وبحلول أوائل عام 2024، ارتفعت البطالة في الضفة الغربية إلى 32 في المائة، مع فقدان ما يقرب من 306,000 وظيفة خلال هذه الفترة[58]. وتفاقم هذا الوضع بسبب إلغاء تصاريح الدخول والعمل في إسرائيل والقدس الشرقية، ما حرم العديد من الأسر من دخلها. ونتيجة لذلك، بلغت الخسائر في الدخل اليومي ما يقدَّر بنحو 25.5 مليون دولار، ما يشير إلى انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي[59].

أدى الانكماش الاقتصادي وفقدان فرص العمل إلى انخفاض كبير في استهلاك الأسر، الذي كان أقل بنسبة 16.4 في المائة في عام 2023 ممّا كان يمكن أن يكون عليه في سيناريو عدم وقوع الحرب، ويتوقع أن يكون أقل بنسبة 37 في المائة في عام 2024. وسيطال هذا التدهور الأسر المعيشية من جميع فئات الدخل، ما يشير إلى ضائقة اقتصادية واسعة النطاق. وكذلك كان استهلاك الأسر الأشد فقراً أقل بنسبة 9.3 في المائة في عام 2023 وسيكون أقل بنسبة 13.7 في المائة في عام 2024، والانخفاض أشد حدة بين الأسر المتوسطة الدخل، حيث كان 18.3 في المائة في عام 2023، وسيكون 41.4 في المائة في عام 2024.

الجدول 2. التأثير على المتغيّرات الرئيسية للاقتصاد الكلي، 2023-2024 (بالنسبة المئوية)

	2023	حرب غزة	حرب غزة + توغل محدود في الضفة الغربية	حرب غزة + توغل كبير في الضفة الغربية
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (التباين النسبي عن خط الأساس)	-8.7	-35.1	-35.8	-36.3
معدل البطالة (المستوى)	36.5	49.9	50.1	50.3
الاستهلاك المحلي (التباين النسبي عن خط الأساس)	-16.4	-37.0	-37.3	-37.5
استهلاك أفقر الأسر المعيشية (التباين النسبي عن خط الأساس)	-9.3	-13.7	-13.7	-13.7
القيمة الوسيطة لاستهلاك الأسر المعيشية (التباين النسبي عن خط الأساس)	-18.3	-41.4	-41.8	-42.0
استهلاك أغنى الأسر المعيشية (التباين النسبي عن خط الأساس)	-17.2	-40.5	-41.0	-41.3

المصدر: تقديرات تستند إلى عمليات محاكاة أجرتها الإسكوا لنموذج التوازن العام القابل للحساب وحسابات أعدّها اقتصاديو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تخضع التقديرات للتغيير بمجرد توفُّر المزيد من البيانات.

وحتى الأسر الأكثر ثراءً لم تسلَم من التداعيات، حيث يتوقع أن ينخفض استهلاكها بنسبة 17.2 في المائة في عام 2023 وبنسبة 40.5 في المائة في عام 2024[60].

تؤكد هذه الأرقام مدى تفاقم المصاعب الاقتصادية التي حلّت على شرائح السكان كافة، إلا أن الأسر المتوسطة الدخل هي التي سجّلت الانخفاض الأشد حدة في الاستهلاك. وما تدل عليه الانخفاضات الحادة في الاستهلاك بين فئات الدخل كافة هو فقدان القوة الشرائية، وتدهور مستويات المعيشة، وفي هذا ما يعمّق التفاوتات الاقتصادية، وأوجه عدم المساواة الاجتماعية.

» الأثر على الفقر

من المتوقع أن تدفع الحرب نحو ارتفاع كبير في المقاييس الأساسية للفقر. وإذا ما استُخدم الخط الدولي للفقر مقياساً، مع أنه أنسب لتقدير معدلات الفقر في البلدان المرتفعة الدخل، حيث يبلغ النصيب اليومي للفرد من الدخل 6.85 دولار بمعادل القوة الشرائية، تشير النتائج إلى أن معدل انتشار الفقر في دولة فلسطين سيصل إلى 74.3 في المائة في عام 2024، بعد أن كان 38.8 في المائة في نهاية عام 2023، ليصل العدد الإجمالي للفقراء إلى 4.1 مليون شخص، من بينهم 2.61 مليوناً وقعوا في براثن الفقر مؤخراً. وإذا وقع أي توغل، سواء أكان محدوداً أم كبيراً، سترتفع معدلات الفقر، لتصل إلى 75.0 في المائة في حالة التوغل المحدود، و75.5 في المائة في حالة التوغل الكبير. يبيّن الشكل 1 معدلات الفقر في السيناريوهات الثلاثة لنطاق الحرب، وعدد الفقراء التي يتوقع أن يسفر عنه كل سيناريو.

واستناداً إلى أحدث البيانات التمثيلية الوطنية من مسح إنفاق واستهلاك الأسرة الفلسطيني، الذي أُجري في عام 2023 قبل الحرب، بلغ معدل الفقر في غزة 63.7 في المائة[61]. ويعود أحدث تقدير رسمي لمعدل الفقر المتعدِّد الأبعاد قبل الحرب إلى عام 2017، وأشار إلى أن النسبة تبلغ 45.1 في المائة. ونتيجة لتدمير الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، من المتوقع أن ترتفع نتيجة دليل الفقر المتعدِّد الأبعاد[62] وعدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدِّد الأبعاد بأكثر من الضعف (الجدول 3). وحتى إذا رُفِعت عتبة الفقر من الثلث إلى النصف (حيث يُعَدُّ الفرد فقيراً إذا ما كان محروماً في ما لا يقل عن نصف المؤشرات المرجّحة الـ 22)، ستبقى نتائج الفقر مرتفعة. والنتائج المعروضة في ما يلي تقديرات لسيناريو ما بعد الحرب، بافتراض وقف الأعمال العدائية والاحتلال المباشر لغزة. وقد أوقفت الحرب الدائرة النشاط الاقتصادي إلى حد كبير، ما وسّع انتشار الفقر، وطال مختلف أوجه حياة السكان الذين تأثرت إمكانيات وصولهم إلى المرافق، وظروف سكنهم، وفرصهم للحصول على الرعاية الصحية والتعليم. وتتبيّن فوارق ملحوظة لدى مقارنة معدلات الحرمان الخاصة بكل مؤشر في عام 2017 بما تشير إليه التقديرات المتوقعة لسيناريو ما بعد الحرب مباشرة (الجدول 3).

الشكل 1. التأثير على الفقر المُقاس بالنقد

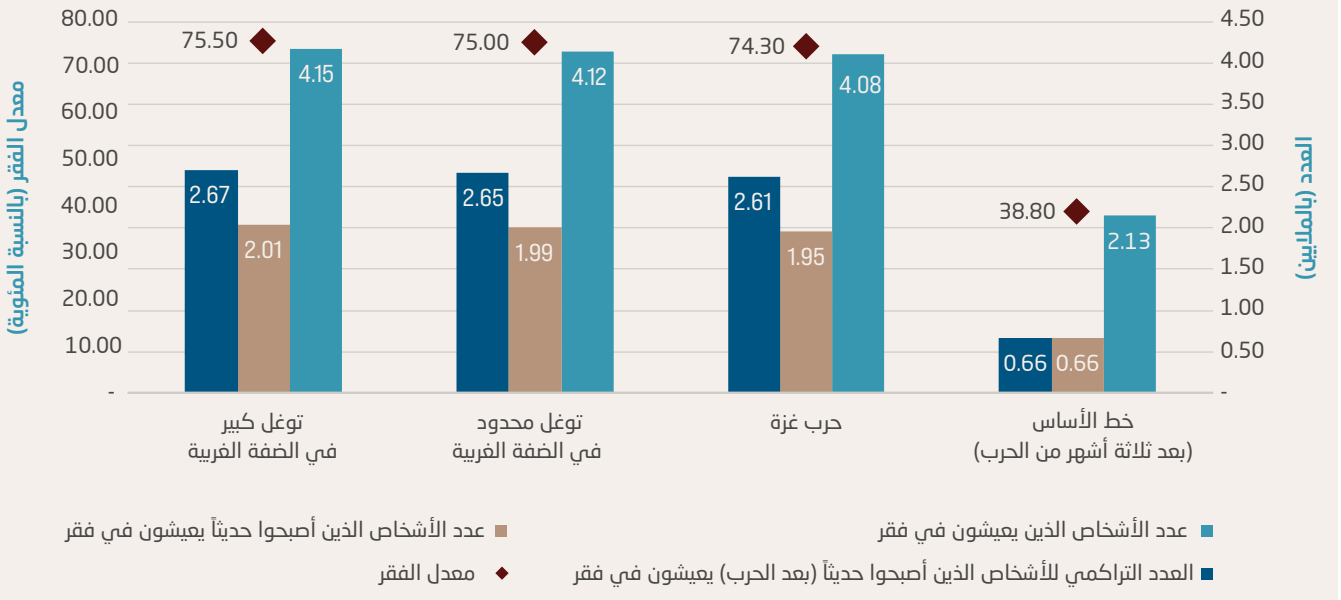

المصدر: تحليل الإسكوا استناداً إلى مستوى الفقر على أساس خط الفقر الدولي البالغ 6.85 دولار (للفرد في اليوم بمعادل القوة الشرائية لعام 2017).

الجدول 3. مقياس الفقر الرئيسي (غزة قبل الحرب وما بعدها)

إحصائيات الفقر	خط الأساس 2017-2016 (عتبة الفقر 1/3)	في أعقاب حرب 2024-2023 (عتبة الفقر 1/3)[أ]	في أعقاب حرب 2024-2023 (عتبة الفقر 1/2)
نسبة السكان الذين يعيشون في فقر	45.1%	97.9%	82.8%
شدة الفقر[ب]	43.3%	60.6%	63.6%
دليل الفقر المتعدّد الأبعاد	19.5%	59.3%	52.6%

معدلات الحرمان لكل مؤشر (نسبة سكان غزة المحرومين من حيث كل مؤشر)			
الأبعاد	المؤشرات[ج]	2017-2016	2024-2023
حالة المسكن والحصول على الخدمات	مشاكل التهوية في المسكن	39.10%	80%
	الاكتظاظ	42.11%	80%
	تواتر الإمداد بالمياه والكهرباء	31.77%	95%
	الحصول على المياه المنقولة بالأنابيب	3.32%	75%
العمل	البطالة	15.57%	80%
السلامة واستخدام الأصول	سرقة الممتلكات أو إتلافها	10.68%	70%
	ملكية الأصول واستخدامها	1.82%	80%
	العنف بين الأشخاص وعنف الدولة	63.16%	70%
الحرية الفردية	حرية التنقّل	8.90%	60%
الصحة	الأمراض المزمنة	10.39%	12%
	الإعاقة	18.97%	30%
	الحصول على الرعاية الصحية	1.13%	70%
التعليم	الالتحاق بالمدرسة	13.87%	70%
الموارد النقدية (النفقات الاجتماعية)	الفقر النقدي	53.00%	90%

ملاحظة: بالنسبة إلى فقر الدخل، استُخدمت نسبة 90 في المائة بدلاً من 100 في المائة لأنه من المفترض أن بعض المواطنين سيظلون قادرين على الحصول على المال، وأن نفقاتهم إما ستضاهي أو تتجاوز عتبة الفقر اليومية بمجرد توقف الحرب. باستخدام أحدث القياسات على المستوى الكلي لتأثير الحرب على مختلف القطاعات، كما هو موضّح في الأقسام السابقة، أُجريت تقديرات لصدمات الحرمان المحددة لبعض مؤشرات دليل الفقر المتعدّد الأبعاد، ولا سيّما تلك المتأثرة مباشرة بالحرب.
وتشمل هذه الصدمات: توقف الخدمات أو حتى انقطاعها بالكلية، وإلحاق الضرر بالأصول والأذى بالأفراد، وفقدان الوظائف والدخل، وتهديد السلامة وحرية التنقّل. بيد أن الأرجح هو أن هذه النتائج لا تلتقط صورة كاملة عن أوجه الحرمان المتعدّدة الأبعاد التي يعاني منها السكان، فالافتراضات المعيارية التي اعتُمدت في عام 2017 لحساب دليل الفقر المتعدّد الأبعاد إنما ركّزت على الحصول على الاحتياجات، لا على جودة الخدمات.

[أ] يعرّف شخص بأنه «فقير فقراً متعدّد الأبعاد» إذا كان محروماً من حيث 33 في المائة من المؤشرات المرجّحة، ويعرّف بأنه في «فقر مدقع متعدّد الأبعاد» إذا كان محروماً من حيث 50 في المائة من المؤشرات.

[ب] شدة الفقر هي متوسط النسبة المئوية للمؤشرات (من مجموع 22 مؤشراً) التي يُعَدُّ الفقراء فقراً متعدّد الأبعاد محرومين عليها.

[ج] للحصول على تعريف مفصّل لكل مؤشر محدد من مؤشرات دليل الفقر المتعدّد الأبعاد في دولة فلسطين، الرجوع إلى الدراسة التالية: https://www.mppn.org/multidimensional-poverty-profile-in-palestine/.

وكما هو مبيّن بوضوح في الأقسام السابقة، يتأثر الفقر المتعدِّد الأبعاد بشدة بتمدُّد رقعة الحرب الدائرة إلى مناطق أخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتحديداً الضفة الغربية. وفي غياب مسح محدّث، أُجريت تقديرات من المستوى الإجمالي للصدمات الخاصة بكل مؤشر في الضفة الغربية.

الجدول 4. مقياس الفقر الرئيسي (دولة فلسطين قبل الحرب وما بعدها)

إحصائيات الفقر	خط الأساس 2017-2016 (عتبة الفقر 1/3)	في أعقاب حرب 2024-2023 (عتبة الفقر 1/3)[أ]	في أعقاب حرب 2024-2023 (عتبة الفقر 1/2)
نسبة السكان الذين يعيشون في فقر	24.1%	55.4%	33.7%
شدة الفقر[ب]	42.4%	54.4%	63.2%
دليل الفقر المتعدِّد الأبعاد	10.2%	30.1%	21.31%
معدلات الحرمان لكل مؤشر (نسبة سكان غزة المحرومين من حيث كل مؤشر)			
الأبعاد	المؤشرات[ج]	2017-2016	2024-2023
حالة المسكن والحصول على الخدمات	مشاكل التهوية في المسكن	34.77%	49.37%
	الاكتظاظ	2.97%	36.25%
	تواتر الإمداد بالمياه والكهرباء	15.48%	39.76%
	الحصول على المياه المنقولة بالأنابيب	5.22%	33.08%
العمل	البطالة	11.07%	52.73%
السلامة واستخدام الأصول	سرقة الممتلكات أو إتلافها	8.85%	34.50%
	ملكية الأصول واستخدامها	2.97%	36.25%
	العنف بين الأشخاص وعنف الدولة	36.48%	38.88%
الحرية الفردية	حرية التنقّل	7.50%	38.79%
الصحة	الأمراض المزمنة	9.85%	10.53%
	الإعاقة	14.25%	18.43%
	الحصول على الرعاية الصحية	2.72%	29.53%
التعليم	الالتحاق بالمدرسة	13.36%	35.16%
الموارد النقدية (النفقات الاجتماعية)	الفقر النقدي	29.26%	59.23%

[أ] يعرّف شخص بأنه «فقير فقراً متعدّد الأبعاد» إذا كان محروماً من حيث 33 في المائة من المؤشرات المرجّحة، ويعرّف بأنه في «فقر مدقع متعدّد الأبعاد» إذا كان محروماً من حيث 50 في المائة من المؤشرات.

[ب] شدة الفقر هي متوسط النسبة المئوية للمؤشرات (من مجموع 22 مؤشراً) التي يُعَدُّ الفقراء فقراً متعدّد الأبعاد محرومين عليها.

[ج] للحصول على تعريف مفصّل لكل مؤشر محدد من مؤشرات دليل الفقر المتعدّد الأبعاد في دولة فلسطين، الرجوع إلى الدراسة التالية: https://www.mppn.org/multidimensional-poverty-profile-in-palestine/.

وقد دفعت الحرب إلى تزايد حاد في معدلات الحرمان على مختلف أبعاد الفقر. وسُجِّل، في عام 2024، تراجع كبير في الحرية الشخصية مع تزايُد أعداد نقاط التفتيش، وتدهور في الشعور بالسلامة بسبب فقدان الأراضي والمنازل عبر المصادرة أو الهدم[63].

في حين أن الوضع في الضفة الغربية لم يتصاعد إلى حرب شاملة، ورغم ذلك، تشير التقديرات إلى أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدِّد الأبعاد تضاعف ثلاث مرات تقريباً من عام 2017 إلى عام 2024، من 10.2 في المائة إلى 30.1 في المائة.

ودفعت الحرب نحو ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدِّد الأبعاد، في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، إلى نسبة 55 في المائة من مجموع السكان. ومع أن الحرب طالت أبعاد الفقر كافة، كانت الأبعاد الأشد تدهوراً هي ظروف السكن، والحصول على الخدمات، والسلامة. وأكبر الزيادات في معدلات الحرمان هي من حيث حرية التنقّل والموارد النقدية والبطالة والحصول على الرعاية الصحية والالتحاق بالمدارس (الجدول 4).

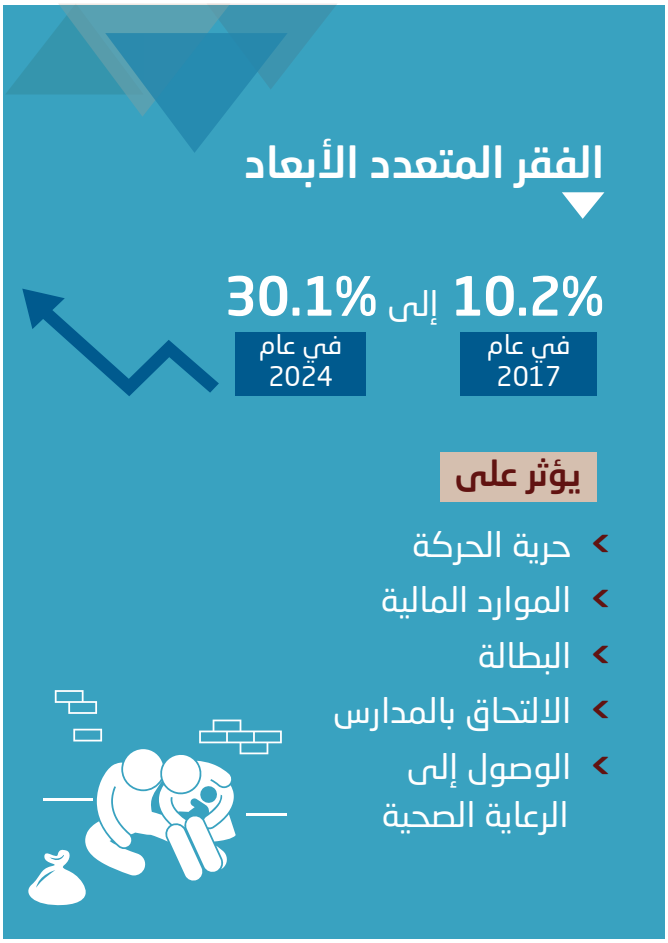

الأثر على دليل التنمية البشرية

استُخدمت، في هذه الوثيقة، بيانات مكتب تقرير التنمية البشرية للفترة حتى عام 2022، وأُجريت حسابات للقِيم المتوقعة لدليل التنمية البشرية في دولة فلسطين لعامي 2023 و2024 تحت سيناريوهين: «لا حرب» (خط الأساس) و«الحرب المستمرة». وكما في الفرع السابق، أُدرج سيناريوهان إضافيان لتبيّن أثر التوغل في الضفة الغربية. تحت سيناريو «لا حرب»، كان من المتوقع أن ينمو دليل التنمية البشرية على غرار الاتجاهات قبل جائحة كوفيد-19. وتحت سيناريو «الحرب المستمرة»، تشير الإسقاطات إلى انخفاض كبير

الشكل 2. الأثر على دليل التنمية البشرية

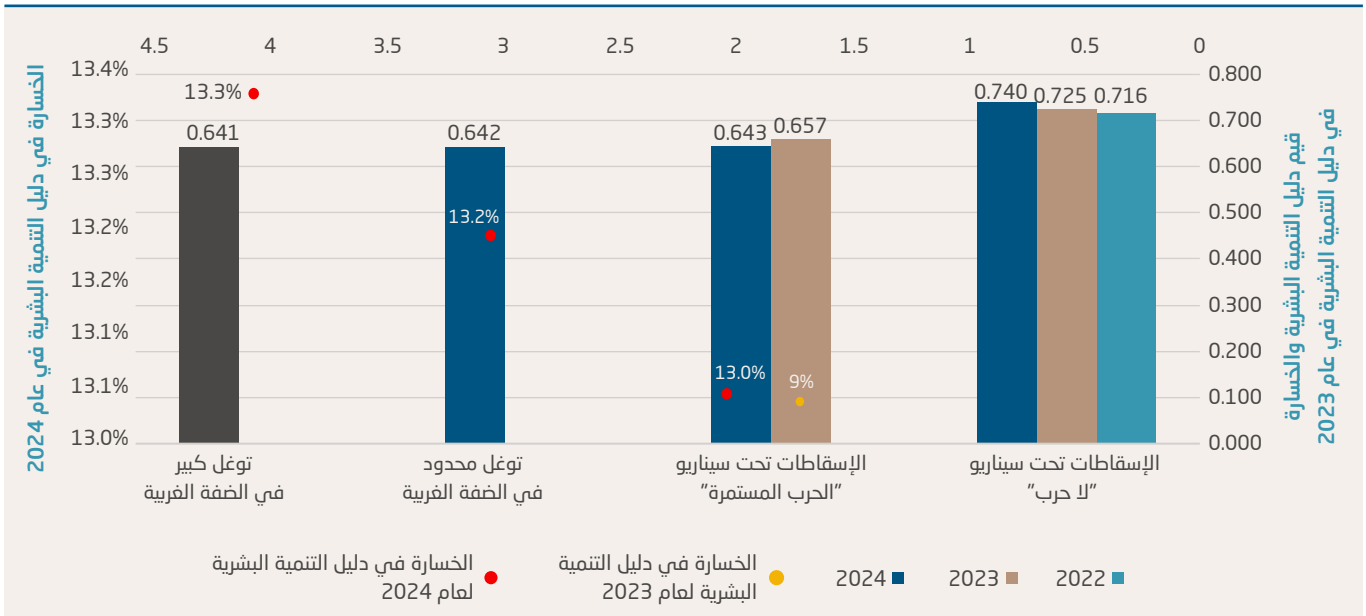

المصدر: محاكاة أجراها كل من الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس بيانات مستمَدة من تقرير التنمية البشرية. https://hdr.undp.org/data-center.

الشكل 3. قِيم دليل التنمية البشرية في الضفة الغربية وقطاع غزة

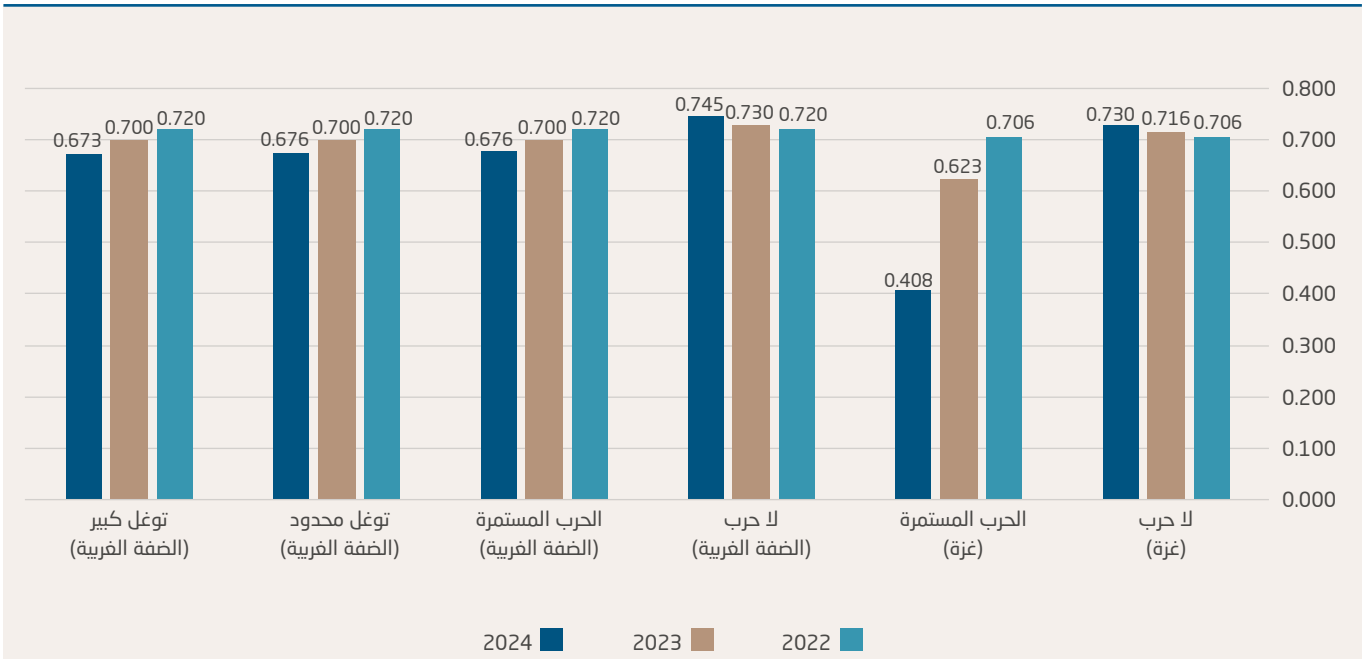

المصدر: محاكاة أجراها كل من الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس بيانات مستمَدة من تقرير التنمية البشرية. https://hdr.undp.org/data-center. وبيانات مستمَدة من قاعدة بيانات دليل التنمية البشرية على الصعيد دون الوطني، التابعة لمختبر البيانات العالمي. https://globaldatalab.org/shdi/, version 7.0. البيانات المجمَّعة للضفة الغربية وقطاع غزة مرجّحة بعدد السكان.

في مؤشرات متوسط العمر المتوقع والتعليم ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. ويتوقع، تحت سيناريو «الحرب المستمرة» انخفاض قيمة دليل التنمية البشرية بحلول عام 2024 إلى 0.643، أي أقل بنسبة 13 في المائة ممّا كان عليه تحت سيناريو «لا حرب»، فتتراجع إلى مستويات لم تسجَّل منذ بدء حسابات دليل التنمية البشرية في عام 2004 (الشكل 2)[64]. ومن المتوقع أن يكون للتوغل في الضفة الغربية آثار سلبية أخرى على دليل التنمية البشرية، حيث سيخفِّضه إلى 0.642 في سيناريو «التوغل المحدود» وإلى 0.641 تحت سيناريو «التوغل الكبير» (الشكل 2). وفي غزة، أشارت التوقعات إلى انخفاض دليل التنمية البشرية إلى 0.408 بحلول عام 2024، ليصل إلى مستويات لم تُرْصَد منذ بدء حسابات دليل التنمية البشرية في عام 2004[65]، وأما في الضفة الغربية، فالتوقعات هي أن ينخفض دليل التنمية البشرية إلى 0.676، ما يعني خسارة 16 عاماً من التنمية (الشكل 3)[66]. وكما هو مبيّن في الشكل 3، من المتوقع أن يكون للتوغل في الضفة الغربية أثر سلبي آخر على دليل التنمية البشرية في المنطقة، ولا سيّما تحت سيناريو «التوغل الكبير».

Alla/stock.adobe.com©

القسم 3: تقديرات بشأن فرص التعافي المبكر

حُسِبت، لغايات هذه الدراسة، تقديرات على أساس ثلاثة سيناريوهات لتقييم فرص التعافي. في إطار السيناريو الأول، لا دعم دولي، ولا تحسُّن في بيئة المال والاتّجار والمشاريع التجارية. وفي إطار السيناريو الثاني، لا يتوفر سوى الدعم الإنساني، ولا تحسُّن في بيئة المال والاتّجار والمشاريع التجارية. وفي إطار السيناريو الثالث، يُتاح الدعم الدولي بكميات كافية للتعافي الإنساني المبكر، مع إجراء تحسينات كبيرة في بيئة المال والاتّجار والمشاريع التجارية.

سيناريو «لا تعافٍ مبكر»: تواصل إسرائيل فرض حظر صارم على العمال الفلسطينيين الذين يدخلون أراضيها. وتبقى الأموال التي تحوّلها إسرائيل كل شهر إلى السلطة الفلسطينية، المعروفة باسم «إيرادات المقاصة»، محتجزة[67]، ما يؤدي إلى تفاقم الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية. وتبقى المساعدات عند مستوياتها الحالية. وتبقى بيئة الأعمال راكدة، فلا ينتعش الاقتصاد الفلسطيني بمعدل أفضل من نمط إنتاجيته الطويل الأجل، الذي يقدِّره صندوق النقد الدولي بنسبة 2 في المائة.

سيناريو «التعافي المبكر المحدود»: يبقى الحظر قائماً على دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل، ما يحدّ من فرص العمل ومصادر الدخل للعديد من الأسر. وتبقى إيرادات المقاصة محتجزة، ممّا يضغط بشدة على القدرة المالية للسلطة الفلسطينية. وتقدّم حزمة مساعدات إنسانية سنوية بقيمة 280 مليون دولار. وتلبي هذه المساعدات الاحتياجات الإنسانية العاجلة، بما في ذلك الغذاء والرعاية الصحية والخدمات الأساسية، ولكنها لا تدعم الانتعاش الاقتصادي والتنمية على نطاق أوسع. وما ثمة تحسُّن في بيئة المال والاتّجار والمشاريع التجارية.

سيناريو «التعافي المبكر غير المحدود»: في هذا السيناريو، تُرفع القيود المفروضة على حركة العمال الفلسطينيين، ما يسمح للآلاف بالبحث عن عمل في إسرائيل، وبالتالي تحسين دخل أسرهم. وتُستعاد آلية التمويل عبر المقاصة، وتحوّل الأموال المحتجزة من قبل إلى السلطة الفلسطينية، ما يزودها بدفعة مالية هي بأمس الحاجة إليها. وبالإضافة إلى 280 مليون دولار من المساعدات الإنسانية التي غطتها محاكاة السيناريو السابق، يقدَّم دعم إضافي بقيمة 290 مليون دولار سنوياً لدعم مشاريع الإنعاش والتنمية الطويلة الأجل. ويتحسَّن مناخ الأعمال التجارية بشكل كبير؛ وتبدأ الإنتاجية في الزيادة بنسبة 1 في المائة سنوياً، في إشارة إلى تغيير إيجابي مطرد.

وتبيّن عمليات المحاكاة أن وقف إطلاق النار الدائم سيكون

الشكل 4. التأثير على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2023-2034 (التباين مقارنة بسيناريو «عدم وقوع الحرب»)

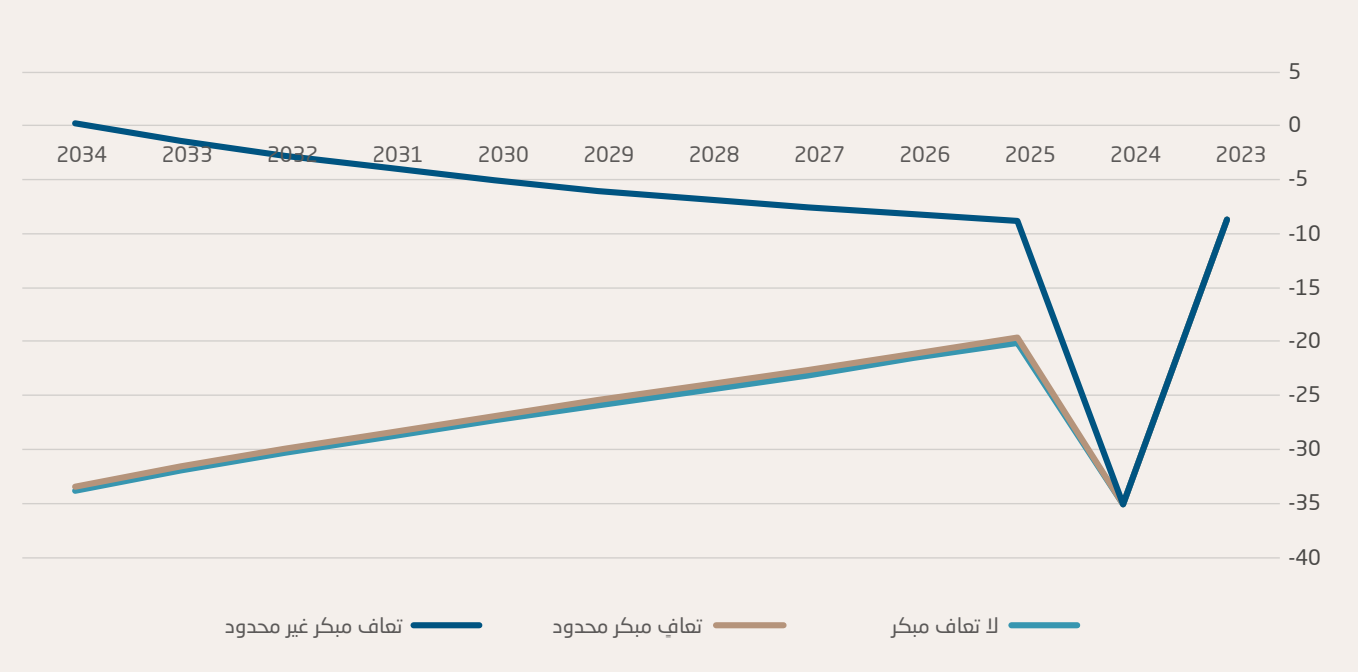

المصدر: تقديرات تستند إلى عمليات محاكاة أجرتها الإسكوا لنموذج التوازن العام القابل للحساب وحسابات أعدّها اقتصاديو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تخضع التقديرات للتغيير بمجرد توفُّر المزيد من البيانات.

الشكل 5. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع، بمليارات الدولارات

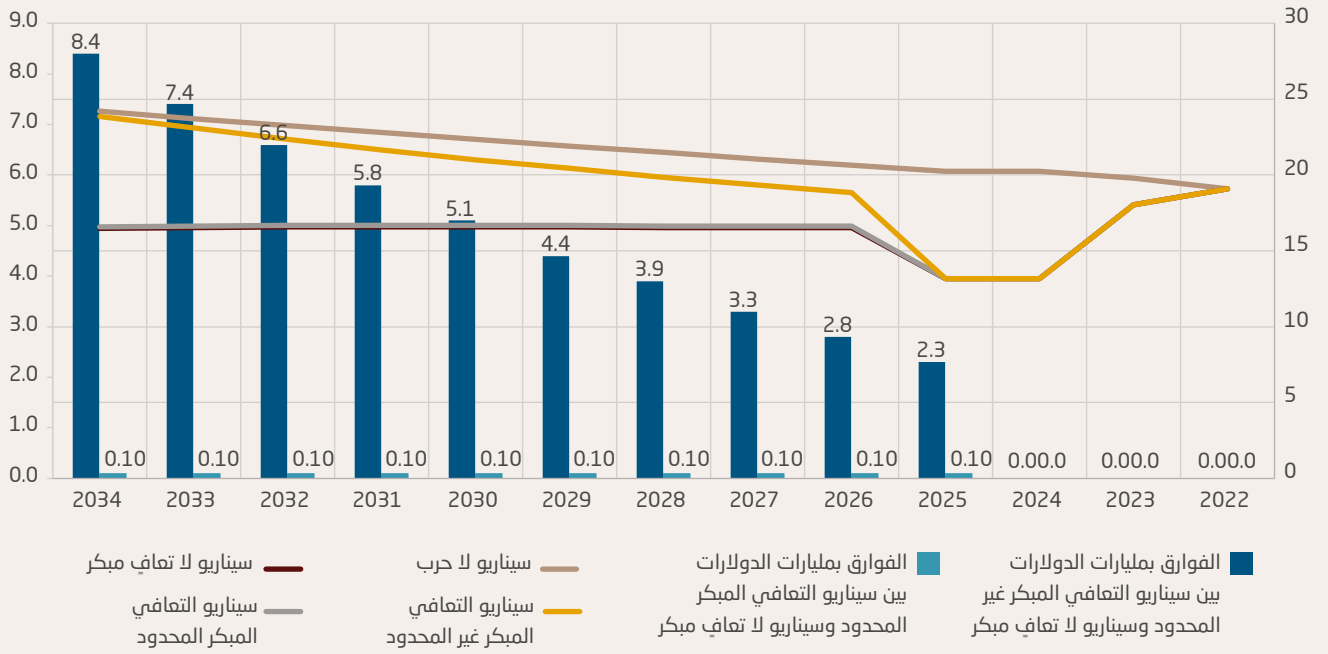

المصدر: تقديرات تستند إلى عمليات محاكاة أجرتها الإسكوا لنموذج التوازن العام القابل للحساب وحسابات أعدّها اقتصاديو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تخضع التقديرات للتغيير بمجرد توفّر المزيد من البيانات.

له أثر إيجابي على الاقتصاد الفلسطيني في جميع الحالات، حتى في غياب تدابير إضافية. ولكن الأضرار الجسيمة الناجمة عن الحرب ستُبقي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، تحت جميع السيناريوهات، عند مستويات أقل من تلك المتوقعة قبل الحرب لعقد مُقبل على الأقل (الشكل 4). وسيتطلب تدارُك الانتكاسات الاقتصادية الطويلة الأجل التي سببتها الحرب والتعافي منها جهداً كبيراً وتدخلات اقتصادية مستدامة. فالتوقعات تشير إلى تراجع كبير في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، بنسبة 35.05 في المائة في عام 2024، وحتى إذا حدث وقفٌ فوري دائم لإطلاق النار، المتوقع استمرار التراجع في عام 2025، بنسبة 20.1- في المائة تحت سيناريو «لا تعافٍ مبكر»، وبنسبة 19.6- في المائة تحت سيناريو «التعافي المبكر المحدود»، وبنسبة 8.8- في المائة تحت سيناريو «التعافي المبكر غير المحدود» (الشكل 4).

وعلى الأجل الطويل، من المتوقع أن يستمر التدهور السنوي في الناتج المحلي الإجمالي تحت سيناريوهي «لا تعافٍ مبكر» و«التعافي المبكر المحدود». فبحلول عام 2034، من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بمستويات ما قبل الحرب، بنسبة 34 في المائة تحت سيناريو «لا تعافٍ مبكر»، وبنسبة 33 في المائة تحت سيناريو «التعافي المبكر المحدود». وسيكون للحد من المعونة الإنسانية تأثير ضئيل، حيث أنها لا تسهم إلا بنسبة 0.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في كل سنة. وستُستورد معظم المنتجات، وسيكون هناك أثر غير مباشر ضئيل بنسبة 0.33 في المائة. ويتطلب التعافي الحقيقي للاقتصاد الفلسطيني مزيجاً من المعونة الإنسانية، وبرامج إعادة الإعمار، وتحسين بيئة الأعمال التجارية، والإفراج عن آلية المقاصة المالية. ومن المتوقع أن يؤدي سيناريو التعافي المبكر غير المحدود إلى سدّ تدريجي للفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي بعد الحرب وبين ما كان سيحقَّق مع سيناريو عدم وقوع الحرب. وفي ظل هذا السيناريو، قد يتعافى الاقتصاد الفلسطيني بحلول عام 2034. ويؤكد هذا التحليل على نقطة حاسمة، وهي أن الاعتماد فقط على المساعدات الإنسانية غير كاف لتحفيز التعافي الاقتصادي لدولة فلسطين. ويتضح هذا الأمر في سيناريو «التعافي المبكر المحدود»، حيث تركّز المساعدة الإنسانية حصراً على الاستهلاك الأسري، ما يؤدي إلى فوائد اقتصادية تتراوح قيمتها بين الهامشية والضئيلة. وعلى العكس من ذلك، يبرز اختلاف ملحوظ في الديناميات التي يسفر عنها سيناريو «التعافي المبكر غير المحدود»، الذي يشمل توجيه مساعدات إلى الاستثمار في البنية التحتية الضرورية للتنمية والتعافي الاقتصادي على الأجل الطويل. وإذا ما اتُّبِع هذا السيناريو، تشير التوقعات إلى تحسينات كبيرة، تشمل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولا مناص عن تحقيق هذا النموّ إذا كان للتعافي الاقتصادي الطويل الأمد والمستدام أن يتحقق (الشكل 5).

ومن المتوقع أن يؤدي وقف حرب غزة وحدها إلى خفض معدل البطالة في دولة فلسطين بنحو 3 نقاط مئوية (الشكل 6). لكن ما لم تُرفع جميع القيود عن

تحركات العمال، وتُبسط آليات المقاصة، ستبقى معدلات البطالة مرتفعة، وتشير الإسقاطات إلى أنها ستكون حوالي 55 في المائة بحلول عام 2034. إلا أن سيناريو التعافي المبكر غير المحدود، بما يتضمن من تغييرات حاسمة، قد يؤدي إلى خفض كبير بمعدلات البطالة، تصل إلى 29 نقطة مئوية، لتصل إلى 26 في المائة في مجمل الأرض الفلسطينية.

وبالنسبة إلى الآثار الطويلة الأجل على الاستهلاك الحقيقي للأسر المعيشية، من المتوقع أن تعاني الأسر المعيشية من جميع فئات الدخل من آثار سلبية، وتحت جميع السيناريوهات (الشكل 7). ومن المرجّح أن يفضي كل من سيناريو «لا تعافٍ مبكر» و«التعافي المبكر المحدود» إلى انخفاضات كبيرة في استهلاك الأسر المعيشية. ومن المتوقع أن تكون الطبقة الوسطى هي الأكثر تضرراً، مع وقوع نسبة كبيرة منها في براثن الفقر. وعلى مدى العقد المقبل، يقدَّر أن يتجه الأثر التراكمي الصافي على الاستهلاك الحقيقي للطبقة الوسطى إلى الانخفاض بنسبة 36 في المائة تحت سيناريو «لا تعافٍ مبكر»، وبنسبة 35 في المائة تحت سيناريو «التعافي المبكر المحدود»، وبنسبة 6 في المائة تحت سيناريو «التعافي المبكر غير المحدود».

وإذا توقفت أعمال القتال الآن، ستبقى الآثار على مستويات الاستهلاك الحقيقية لكل من الطبقة الوسطى والأسر الأكثر ثراءً لعقد من الزمن وأكثر. إلا أنه من المرجّح أن تخف حدة تقلُّص انكماش الاستهلاك الحقيقي باستئناف السماح بتحرُّك القوى العاملة وتحسين آليات المقاصة، مع تقديم المساعدات الإنسانية والاستثمار في تطوير البنية التحتية. ولهذه الإجراءات أهمية حاسمة، آخر الأمر، في تحقيق الاستقرار وتحسين الظروف الاقتصادية لجميع فئات الأسر المعيشية.

وتشير التوقعات إلى تأثُّر شديد للنواتج في جميع القطاعات الاقتصادية (الشكل 8). ومن المتوقع أن يسجَّل الانخفاض الأكبر في قطاع البناء، بنسبة 70 في المائة تحت سيناريو «لا تعافٍ مبكر»، وبنسبة 69 في المائة

الشكل 6. تأثير سوق العمل، 2023-2034 (نقاط مئوية)

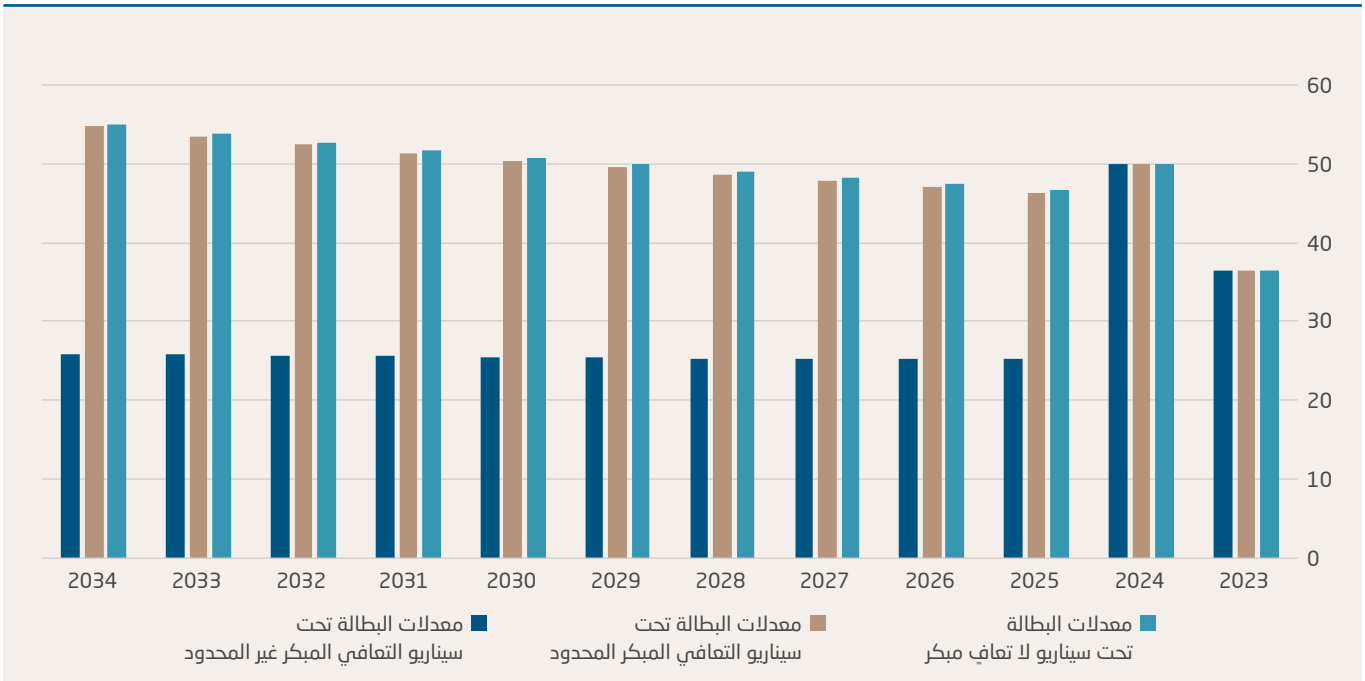

المصدر: تقديرات تستند إلى عمليات محاكاة أجرتها الإسكوا لنموذج التوازن العام القابل للحساب وحسابات أعدّها اقتصاديو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تخضع التقديرات للتغيير بمجرد توفُّر المزيد من البيانات.

تحت سيناريو «التعافي المبكر المحدود»، وبنسبة 8 في المائة تحت سيناريو «التعافي المكبر غير المحدود».

وتشير نتائج سيناريوهي «لا تعافٍ مبكر» و«التعافي المبكر المحدود» إلى انخفاض كبير في مستويات النواتج، مع توقّع تدهور أكبر في الوضع بمرور الوقت.

وبدون تدخل عاجل في شكل معونة إنمائية، من المرجّح أن يتدهور الإنتاج القطاعي عاماً بعد عام، ما يؤدي إلى تفاقم التحديات الاقتصادية وإعاقة جهود التعافي. والمعونة الإنمائية ضرورية لتحقيق الاستقرار في هذه القطاعات الحيوية وتنشيطها آخر الأمر، بما يكفل النموّ والتنمية المستدامَين.

الشكل 7. الآثار التراكمية على الاستهلاك الحقيقي للأسر المعيشية 2023-2034 (التباين بالنسبة المئوية)

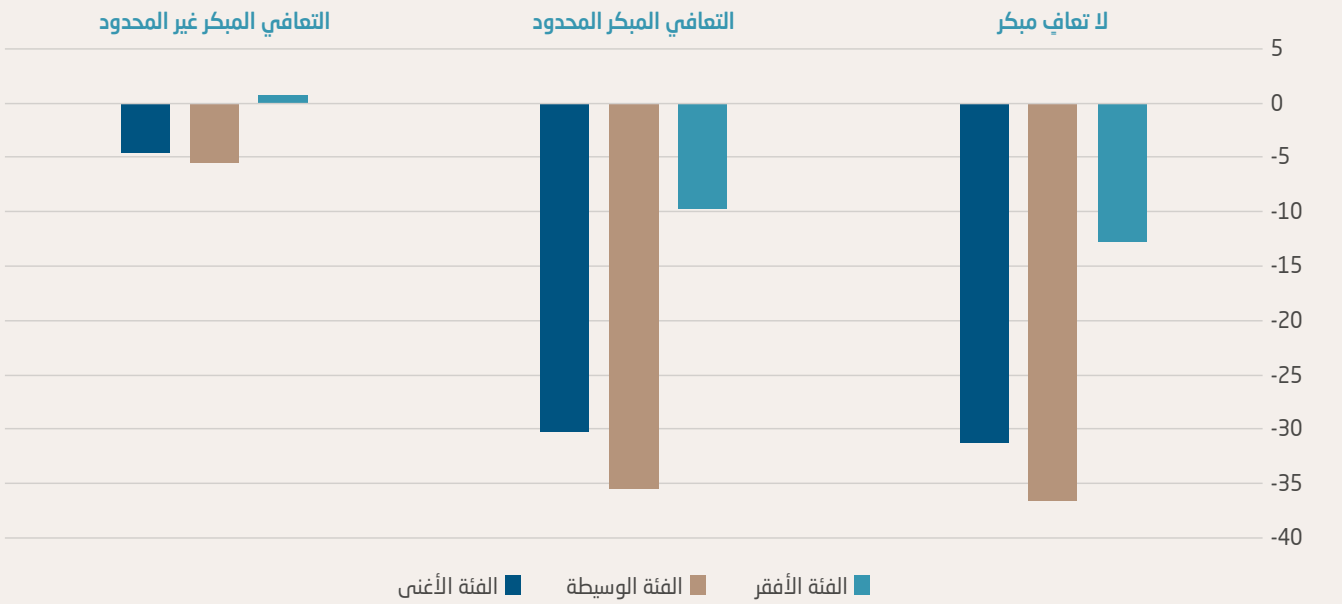

المصدر: تقديرات تستند إلى عمليات محاكاة أجرتها الإسكوا لنموذج التوازن العام القابل للحساب وحسابات أعدّها اقتصاديو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تخضع التقديرات للتغيير بمجرد توفّر المزيد من البيانات.

الشكل 8. الآثار التراكمية على القطاعات 2023-2034 (التباين بالنسبة المئوية)

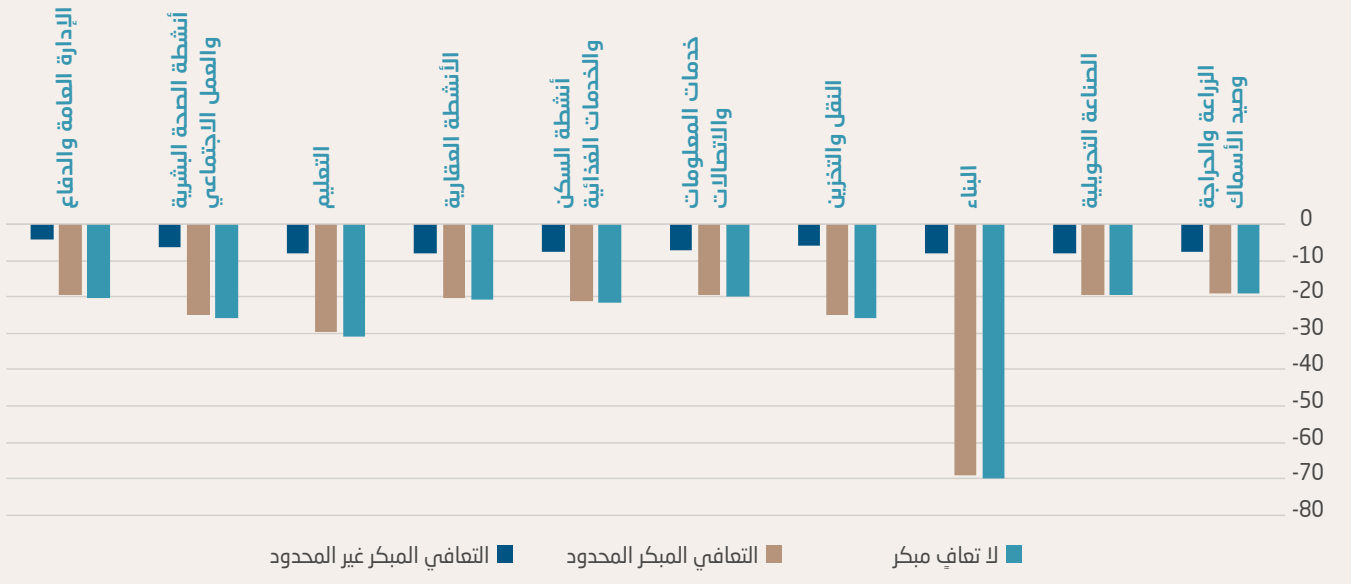

المصدر: تقديرات تستند إلى عمليات محاكاة أجرتها الإسكوا لنموذج التوازن العام القابل للحساب وحسابات أعدّها اقتصاديو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تخضع التقديرات للتغيير بمجرد توفّر المزيد من البيانات.

القسم 4: المضي قُدُماً: سيناريوهات التعافي المبكر

بعد 12 شهراً من تواصل حرب غزة، باتت الأوضاع حرجة، مع توسّع دائرة الدمار، وتفاقُم المعاناة الإنسانية، والانهيار الاقتصادي المتفاقم. ألحقت الحرب أضراراً جسيمة بغزة، سواء بالبنية التحتية أم بقطاعي التعليم والصحة، أم بالبيئة، وخيّمت على السكان أزمة كارثية. وأحدثت الحرب أيضاً أثراً بالغاً في الاقتصاد، حيث تشير التوقعات إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 35.1 في المائة في عام 2024، وارتفاع معدلات البطالة، وانهيار شبه كامل للخدمات الأساسية.

ركّزت جهود التخطيط المنسقة في الأرض الفلسطينية المحتلة على مواءمة المبادرات الإنسانية ومبادرات التعافي المبكر، وعلى التأكد من أن هذه المبادرات تتمّم استراتيجيات التعافي التي تعتمدها السلطة الفلسطينية. ويركز التخطيط الذي تقوم به السلطة الفلسطينية على التدابير المنقذة للحياة، وإعادة تأهيل البنية التحتية، واستعادة الخدمات في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية. وقد أطلق الفريق القُطري للعمل الإنساني نداءً عاجلاً لتلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية، في حين يعمل فريق الأمم المتحدة القُطري في الوقت نفسه على أساس ثلاثي (يشارك فيه البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) لوضع خطة للتعافي وإعادة الإعمار. ويشتمل هذا العمل على خطط لإجراء تقييم سريع للأضرار والاحتياجات، وإعداد إطار للتعافي من النزاعات. وستوجّه هذه الجهود السلطة الفلسطينية في تنفيذ خطتها الخاصة للتعافي وإعادة الإعمار والتنمية في غزة، ما يضمن اتباع نَهج متسق بقيادة فلسطينية لمعالجة الاحتياجات والتحديات الناشئة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

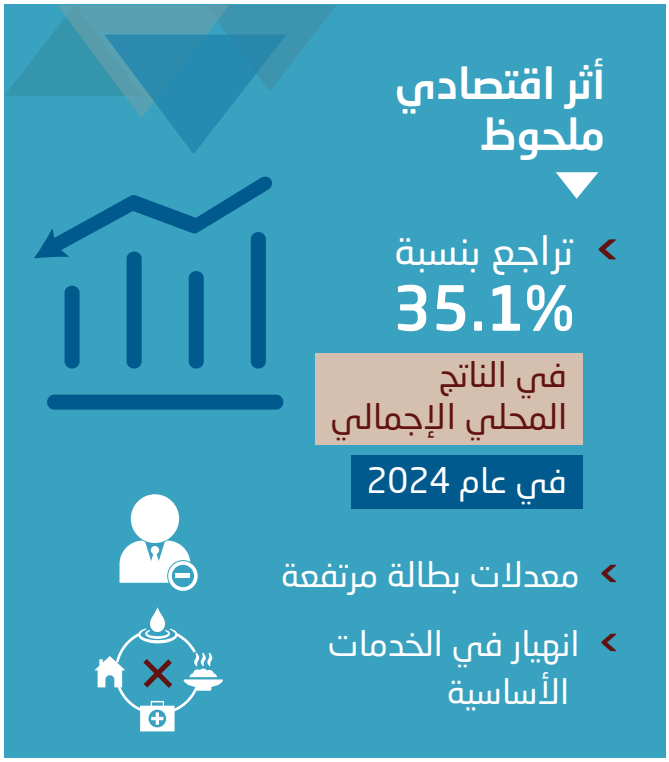

وبينما تجري هذه العمليات، أعدّ فريق الأمم المتحدة القُطري والفريق القُطري للعمل الإنساني نَهجاً مشتركاً للتعافي المبكر يسدّ الاحتياجات الإنسانية العاجلة ومتطلبات التعافي وإعادة الإعمار على الأجل الطويل. ويمكن تنفيذ هذا النَّهج إذا سمحت الظروف على الأرض بذلك، حتى قبل وقف إطلاق النار رسمياً[68]. يركّز هذا النَّهج على التواؤم مع خطط التعافي التي وضعتها السلطة الفلسطينية، وكذلك على المشاركة المحلية، وبناء القدرات، والإدماج بهدف الحد من الاعتماد على المساعدات وتعزيز مِنعة المجتمعات المحلية واكتفائها الذاتي. ويجب أن يكون الهدف من التعافي هو إعادة بناء غزة، وليس فقط من منطلق استعادة المفقود، بل كذلك إرساء الأُسس لمستقبل أفضل. ونَهج دولة فلسطين بأسرها هو المبدأ الأساس الذي يراعي الربط بين مبادرات التعافي في غزة وبين مبادرات التعافي في الضفة الغربية، باستخدام الموارد والخبرات الإقليمية. وسيكفل هذا المبدأ معالجة كلا المنطقتين معالجة شاملة، ومراعاة احتياجات الرجال والنساء، ومختلف المجتمعات المحلية والمواقع الجغرافية، ونشر روحية التمكين، وتأمين الوصول العادل إلى الموارد.

وقد بدأت بعض أنشطة التعافي المبكر بالفعل، لكن التوسّع بها إلى كامل طاقاتها يكاد يستحيل من دون وقف الأعمال القتالية وتهيئة بيئة تمكّن من التعافي وإعادة الإعمار. والتوصل إلى اتفاق لوقف فوري لإطلاق النار يفضي إلى وقف دائم ومستدام خطوة أولى ملحة وحاسمة. ولكي يؤدي التعافي إلى نتائج دائمة، لا مناص من تحقيق سلام عادل ودائم. وكما صرّح الأمين العام للأمم المتحدة: «يجب أن يعترف الجميع بحق الشعب الفلسطيني في بناء دولته المستقلة استقلالاً تاماً. [...] إن حل الدولتين هو السبيل الوحيد لتلبية التطلعات المشروعة لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين، وهو السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم ومنصف في إسرائيل ودولة فلسطين وفي المنطقة»[69].

ولا بدّ لنُهُج التعافي المبكر أن تجمع بين مبادئ التنمية ومتطلبات الإغاثة الإنسانية، أي ألا تغفل، في

تركيزها على الاحتياجات الفورية، عن إرساء الأساس لتعافٍ مستدام، وتوخي الاتساق بين الجهات الفاعلة المختلفة. لا بدّ للنُّهُج المتّبعة لتحقيق التعافي المبكر أن تفي ببعض الشروط الأساسية حتى تكون فعّالة، بما في ذلك تحقيق الأمن، والاستقرار السياسي، وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، والتمويل الكافي من الجهات المانحة. ولا مناص عن الوفاء بهذه الشروط إذا ما كانت الوجهة النهائية لجهود التعافي هي مستقبل من الاستدامة والسلام.

تُظْهِرُ عمليات المحاكاة في هذا التقييم إمكانية بلوغ الاقتصاد الفلسطيني مستوى ما قبل الحرب، إلا أن ذلك سيستغرق ما لا يقل عن 10 سنوات، ولن يتحقق إلا إذا توسّعت خطط التعافي فشملت دعم إعادة رأس المال المدمّر، وعزَّزها رفع القيود الاقتصادية الخانقة، وتحسين بيئة الأعمال التجارية.

والحكومة الفلسطينية بحاجة ماسة إلى دعم مؤسساتها وتعزيزها حتى تتمكن من الإدارة بفعالية، ومن قيادة جهود التعافي وإعادة الإعمار. ولا تزال الرؤى ضبابية بشأن التسوية السياسية المتعلقة بالحوكمة في المستقبل، لكن ينبغي ألا يثني ذلك جهود الحاضر عن الاستعانة بالخبرات الفنية من أجل إتاحة الخدمات الأساسية على الصعيد المحلي. وفي عملية التخطيط الشامل من أجل التعافي، لا بدّ من مواءمة الاستراتيجيات مع التزامات دولة فلسطين بحقوق الإنسان، وإيلاء الأولوية لانخراط المجتمعات المحلية من أجل التخفيف من التوترات الناجمة عن موجات النزوح وتخصيص الموارد.

» الشروط الأساسية للتعافي

حدد فريق الأمم المتحدة القُطري والفريق القُطري للعمل الإنساني المتطلبات الأساسية لتوسيع نطاق جهود التعافي المبكر في غزة. تشمل هذه المتطلبات: ضمان الأمن وحرية التنقّل، وإنشاء إطار سياسي يدعم الملكية الفلسطينية بقيادة السلطة الفلسطينية، وتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية. ولتحقيق هذه المتطلبات أهمية حاسمة، خاصة في سياق القيود الصارمة التي تفرضها إسرائيل منذ استيلاء حماس على السلطة في عام 2007، والتي أعاقت بشكل كبير حركة البضائع والأشخاص، ففاقمت الأزمة الإنسانية. أما في الضفة الغربية، فقد أمعن تزايد وتيرة العمليات العسكرية واشتداد القيود المفروضة على الحركة في تدهور ظروف الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية. وتضاءلت حركة الإمدادات الأساسية إلى غزة، بما في ذلك وصول المواد الطبية ومواد البناء الضرورية للتعافي، بفعل إغلاق إسرائيل للمعابر الحدودية. وفي النصف الأول من العام 2022، كان حجم البضائع التي تدخل غزة أقل بنحو 30 في المائة ممّا كانت عليه قبل إغلاق المعابر، وبالمقابل، تزايد عدد السكان بنسبة 50 في المائة. وتُفرض الآن، على قطاع غزة، عمليات تفتيش أمني صارمة، علاوة على أن المعابر التي يمكن دخول الإمدادات منها محدودة للغاية، ما أبطأ من وصول إمدادات الإغاثة، وأخلّ بانتظام ذلك الوصول، وفي الغالب يطول تأخير الشاحنات إلى ما بين الأسبوعين والثلاثة[70]. وإذا ما استمرت القيود المفروضة على السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد تتزايد معدلات البطالة والفقر، فتتفاقم التعقيدات أمام التعافي الاقتصادي.

يتبيّن هذا الواقع أيضاً في تحليل الأثر لكل من سيناريو التعافي المبكر المحدود وسيناريو التعافي المبكر غير المحدود. يشير التحليل إلى أن سيناريو التعافي المبكر المحدود لن يحقق إلا مكاسب اجتماعية واقتصادية ضئيلة، أما سيناريو التعافي المبكر غير المحدود فقد يحقق تحسينات كبيرة نحو استعادة الناتج المحلي

©Mohammad Bash/stock.adobe.com

الإجمالي الفلسطيني لمساره السليم. ولذلك، وفي إطار رفع القيود للسماح بالاستثمارات المجدية في التعافي، من الأهمية بمكان توسيع قاعدة المستوردين والموزّعين، وتبسيط إجراءات الاستيراد، ودعم القطاع الخاص في الضفة الغربية لاستعادة الروابط مع غزة. فما لم تُرفع هذه القيود، ستبقى العقبات صعبة أمام التعافي وإعادة البناء بعد الحرب، ما يهدّد بمدة طويلة من النقص في المساكن والبنى التحتية الأساسية، وفي إمكانيات الحصول على الخدمات الطبية.

تحديد الأولويات والطرق الأمثل لتخصيص الموارد

لا يمكن تحقيق التعافي من دون أن تتأسس الجهود على بعض العناصر الحاسمة، مثل بناء قدرات المؤسسات الفلسطينية على إدارة التعافي وإعادة الإعمار، وإعادة الربط بين غزة والضفة الغربية، وتمكين مجموعات المجتمع المدني، ودعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وحشد مصادر التمويل الدولية والخاصة للتعافي المبكر، والبناء على الشبكات القائمة للمساعدة الذاتية. ودعماً لهذه العناصر، لا بدّ لعمليات تحديد الأولويات والطرق الأمثل لتخصيص الموارد أن تراعي الأهداف الأربعة التالية المنشودة من نَهج التعافي المبكر المعتمَدة لدى فريق الأمم المتحدة القُطري والفريق القُطري للعمل الإنساني:

1. الاستعادة المبكرة للوظائف وتنشيط الوصول إلى سُبُل العيش وفرص العمل وأسواق السلع والخدمات، والتأكد من فعالية القطاع الخاص وسلاسل القيمة.

2. الاستعادة المبكرة للوصول إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية وآليات الحماية الاجتماعية، والتمكين من ذلك عبر إدارة المخاطر وإزالة الأنقاض والتخلّص تدريجياً منها ومن الذخائر التي لم تنفجر.

3. توسيع نطاق الوصول إلى خدمات الحماية، والحفاظ على التماسك الاجتماعي، وتعزيز الاستعادة المبكرة لنُظُم الحوكمة والعدالة وسيادة القانون القائمة على حقوق الإنسان.

4. تدارك أثر الحرب على البيئة ورأس المال الثقافي من خلال التدخلات المبكرة لحماية واستعادة النُّظُم الغذائية وموارد الأراضي والمياه، فضلاً عن الموارد والقدرات الثقافية.

في عام 2023، أطلقت وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية، بالتعاون مع جامعة الدول العربية والإسكوا، الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر المتعدّد الأبعاد للفترة 2023-2030[71]. وتتوخى الاستراتيجية خفض دليل الفقر المتعدّد الأبعاد إلى 5.5 في المائة بحلول عام 2030، ما يمثل انخفاضاً بنسبة 5 نقاط مئوية عن مستوى ما قبل الأزمة، البالغ 10.2 في المائة في عام 2017 كما هو مبيّن في الجدول 4. إلا أن تحقيق هذا الهدف في غاية الصعوبة في ضوء الحرب الدائرة، والأضرار الجسيمة التي لحقت بالاقتصاد والرفاه الاجتماعي للأفراد في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

وعند التخطيط للتدخلات لمعالجة أوجه الحرمان القائمة، على دولة فلسطين أن تأخذ في الاعتبار عدة عوامل رئيسية: وزن كل مؤشر، وعمق الفقر (يقاس بعدد حالات الحرمان لكل أسرة)، والموارد المتاحة، وغير ذلك من الاعتبارات ذات الصلة. والافتراض الرئيسي المتعلق بتدخل الدولة هو قدرتها على استهداف أُسر معيشية محددة بفعالية. ويتعيّن على الدولة أن تقيِّم ما إذا كان بإمكانها تركيز مواردها على الأسر المعيشية الأشد تعرّضاً للحرمان والفقر المتعدّد الأبعاد، أو ما إذا كانت تفتقر إلى هذه القدرة. ومن المسلَّم به أن الاستهداف بالموارد قد يفتقر إلى الدقة على مستويات عدة، فقد لا يسفر إلا عن توزيع قدر ضئيل للغاية من هذه الموارد على مجمل الأسر المحرومة ضمن فئة السكان المستهدفة. ونتيجة لهذا القصور، تبقى نسبة الأسر المحرومة والفقيرة فقراً متعدّد الأبعاد التي تؤدي آليات الاستهداف إلى انتشالها من دائرة الحرمان والفقر قليلةً جداً.

ويمكن للأسر المعيشية الفقيرة فقراً متعدّد الأبعاد أن تنتقل من تصنيفها فقيرة إلى تصنيفها بأنها غير فقيرة حين يتغيّر تصنيفها على مؤشر أو أكثر من كونها محرومة إلى كونها غير محرومة. ولكن، وبالمقابل، قد يتغيّر تصنيف أُسر معيشية فقيرة فقراً متعدّد الأبعاد على مؤشر أو أكثر، وتبقى، رغم ذلك، فقيرة فقراً متعدّد الأبعاد بالمجمل. وأخيراً، قد يبقى تصنيف الأسر غير الفقيرة فقراً متعدّد الأبعاد على حاله رغم حدوث تغيير في تصنيفها على بعض المؤشرات، من كونها محرومة إلى كونها غير محرومة.

وعلاوة على الافتراضات بشأن افتقار آليات الاستهداف المعتمدة لدى الدولة إلى الدقة (بما في ذلك الأخطاء من حيث الاستثناء من الخدمات والأخطاء من حيث الشمول بالخدمات)، لا بدّ أيضاً من إجراء افتراضات إضافية بشأن كفاءة الإنفاق العام. وفي الحالات المثلى، تهدف الميزانيات العامة إلى تخصيص الموارد بفعالية بحيث تلبي احتياجات المجتمع وترجّح كفة خدمات الرعاية الاجتماعية الأساسية على اعتبارات الربح. وفي هذه الحالات، لا تكتفي جهود وضع الميزانيات بالنظر في التكاليف، والطلب على السلع والخدمات، بل تأخذ أيضاً في الاعتبار عوامل مثل الرفاه الاجتماعي، والإنصاف، والتأثير الاقتصادي. وبتحليل البيانات

التي جمعتها الإسكوا وحلّلتها عن الإنفاق العام في الأردن ومصر، يتبيّن مقدار الإنفاق السنوي على بنود مثل الإنفاق الاجتماعي ومدفوعات الفائدة والإسكان والصحة والتعليم خلال السنوات الأخيرة[72].

وبالنظر إلى جميع الافتراضات الفنية للنماذج، والافتراضات المعيارية لدليل الفقر المتعدِّد الأطراف، والنتائج في القسم 2، وهدف تحقيق مستويات ما قبل الأزمة لدليل الفقر المتعدِّد الأبعاد، طبقنا الروتين الأمثل لغزة. ويتيح لنا ذلك تصوّر التخصيص الأمثل للموارد على مختلف أبعاد دليل الفقر المتعدِّد الأبعاد، كما هو موضّح في الشكل 9.

ونظراً لندرة الموارد، سيتعيّن على خطط التعافي أن تخصِّص الموارد على نحو أمثل يتوخى تحقيق الأثر الأكبر (الشكل 9). وقد يتعيّن إعطاء الأولوية لبُعد «الإسكان والحصول على الخدمات العامة»، مثل المياه والكهرباء، وضمان حصول الجميع على هذه الخدمات. ويجب أن يكون محور التركيز التالي هو القطاع الصحي، مع تحسين إمكانيات الوصول إلى العيادات والمستشفيات. ومن الأهمية بمكان أيضاً استعادة الأملاك الخاصة، وإعادة بناء المنازل والشركات المهدّمة، وإعادة تأهيل الأراضي الزراعية المتضررة، ولا بدّ أيضاً من أن تشمل الأولويات الملحة استعادة قطاع التعليم والتمكين من الالتحاق بالمدارس. وقد كانت معدلات الفقر من حيث الدخل في غزة متوسطة قبل الحرب، إلا أن جهود التعافي يجب ألا تكتفي بتقديم التحويلات النقدية للعودة إلى أحوال ما قبل الحرب، بل يجب أن تعتمد نَهجاً متعدِّد الأبعاد يركِّز أيضاً على البنى التحتية والإسكان والتعليم.

الشكل 9. التخصيص الأمثل للموارد عبر مختلف أبعاد دليل الفقر المتعدّد الأبعاد

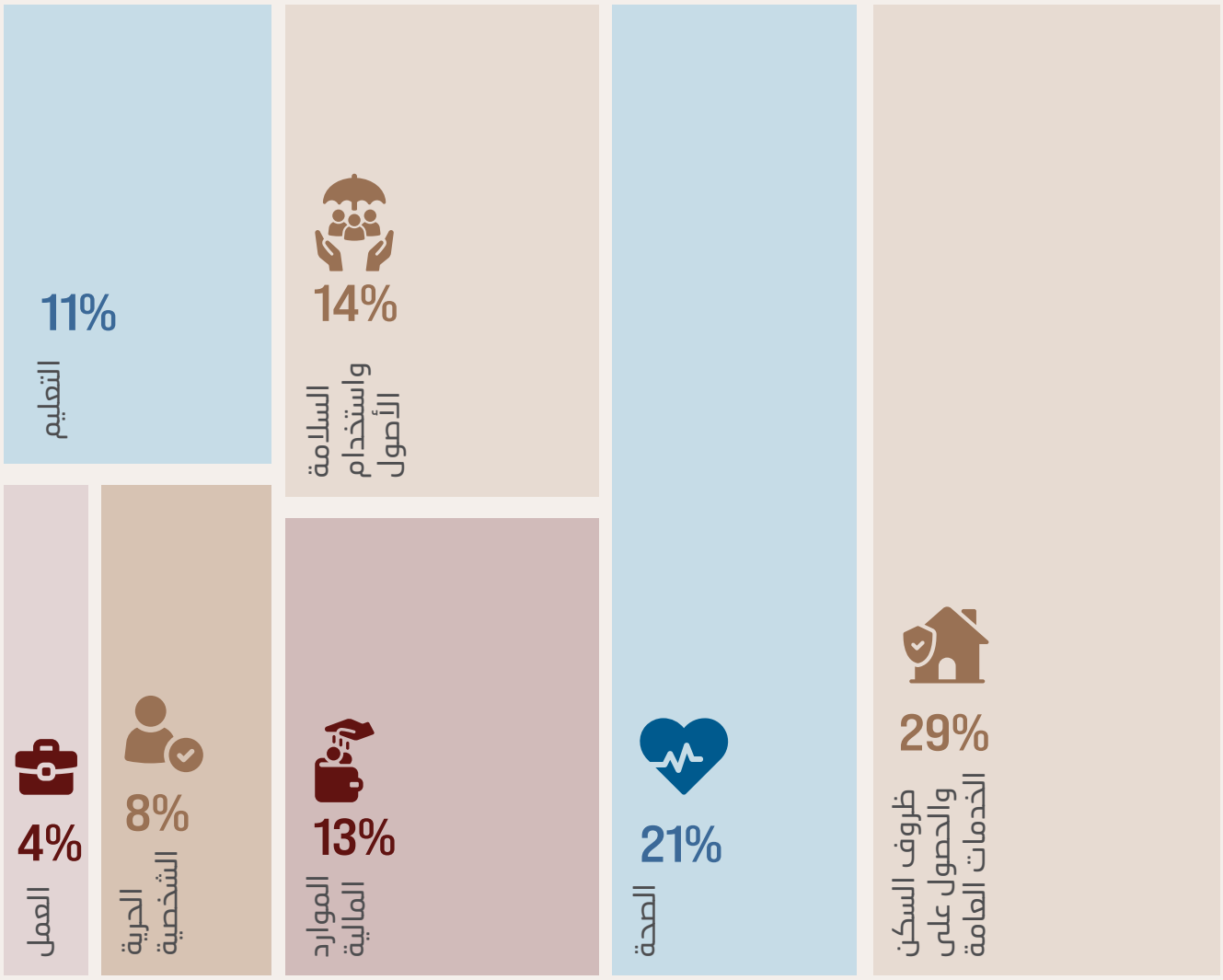

المصدر: تقديرات الإسكوا.

المراجع

ACT Alliance, Action Aid, and Anera (2024). Gaza Humanitarian Snapshot: 2-13, 29 July.

Assessment Capacities Project (ACAPS) (2024). Palestine - Humanitarian Access to and within Gaza Strip: Five months into the recent hostilities. Briefing note 8, March.

IMF DataMapper, "Inflation rate, average consumer prices", accessed on 14 October 2024.

Integrated Food Security Phase Classification (2024a). Famine Review Committee Report: Gaza, June 2024.

_____ (2024b). IPC Global Initiative - Special Brief.

International Labour Organization (ILO) and PCBS (2024). Impact of the war in Gaza on the labour market and livelihoods in the Occupied Palestinian Territory: Bulletin No. 4.

London School of Hygiene and Tropical Medicine (LSHTM) (2024). Crisis in Gaza: Scenario-based Health Impact Projections.

Neimark, B., and others (2024). A Multitemporal Sn eenhouse Gas Emissions from the Israel-Gaza Conflict, January 5.

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) (2024a). UN Experts Declare Famine Has Spread Throughout Gaza Strip.

_____ (2024b). Gaza: UN experts deplore use of purported AI to commit 'domicide' in Gaza, call for reparative approach to rebuilding.

_____ (2024c). UN Experts Deeply Concerned Over 'Scholasticide' in Gaza.

Palestine Ministry of Social Development (n.d.). National Strategy to Combat Multidimensional Poverty (in Arabic).

Palestine Monetary Authority (2024). The PMA announces alternatives for dealing with cash liquidity after the destruction of bank branches in the Gaza Strip.

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) (2023). Press Release on International Population Day 2023.

United Nations (2024). New Famine Alert in Gaza: Where Families Go Days Without Food.

United Nations Children's Fund (UNICEF) (2024a). Humanitarian Situation Update # 30 (31 August 2024); State of Palestine-2024-2024-08-31.

_____ (2024b). Verification of damages to school based on proximity to damaged sites - Gaza, Occupied Palestinian Territory, Update#5 (July 2024).

_____ (2024c). Humanitarian Situation Update # 29 (15 August 2024).

_____ (2024d). 45,000 first graders unable to start the new school year in the Gaza Strip.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2024). Economic crisis worsens in Occupied Palestinian Territory amid ongoing Gaza conflict.

United Nations Development Programme (UNDP) (2023). Gaza War: Expected Socio-Economic Impacts on the State of Palestine – Preliminary estimations until 5 November 2023.

UNDP and the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2024). Gaza War: Expected Socioeconomic Impacts on the State of Palestine – Update April 2024.

United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN Women) (2024). Gender Alert: Gaza: A War on Women's Health.

United Nations Environment Programme (UNEP) (2024). Damage to Gaza causing new risks to human health and long-term recovery - new UNEP assessment.

UNICEF, Handicap International, and World Vision (2024). An Unprecedented Education Crisis in the West Bank, 29 August.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) (2024a). Humanitarian Situation Update 223: Gaza Strip.

_____ (2024b). Humanitarian Situation Update 218: Gaza Strip.

_____ (2024c). Humanitarian Situation Update 197: Gaza Strip.

_____ (2024d). Humanitarian Situation Update 222: West Bank.

_____ (2024e). Humanitarian Situation Update 219: West Bank.

_____ (2024f). Reported Impact Snapshot: Gaza Strip, 25 September 2024.

_____ (2024g). Hostilities in Gaza Strip and Israel: Flash Update #120.

_____ (2024h). Humanitarian Situation Update #216 | West Bank.

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) (2024a). Situation Report 125: Gaza Strip and West Bank, Including East Jerusalem, 25-29 July.

_____ (2024b). Situation Report #103 on the Situation in the Gaza Strip and the West Bank, including East Jerusalem.

World Bank (2024). Press Release on a Joint World Bank, UN Report Assesses Damage to Gaza's Infrastructure.

World Bank Group (2024a). World Bank Economic Monitoring Report, Impact of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy, September.

_____ (2024b). Impacts of the Conflict in the Middle East on the Palestinian Economy, May.

World Health Organization (WHO) (2024a). Situation Report: Issue 37b, Gaza Strip and West Bank.

_____ (2024b). Situation Report: Issue 41b, Gaza Strip and West Bank.

_____ (2024c). Children in Gaza are now at risk of polio as well as bombs – we need a ceasefire now.

_____ (2024d). oPt Emergency Situation Update: Issue 45.

الحواشي

1. UNICEF, 2024a.
2. OCHA, 2024a، نقلاً عن بيانات من وزارة الصحة الفلسطينية.
3. OCHA, 2024b.
4. United Nations, 2024.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تمّ الاطّلاع عليه في 30 أيلول/سبتمبر.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تمّ الاطّلاع عليه في 14 أيلول/سبتمبر.
7. OCHA, 2024c; ACT Alliance, Action Aid, and Anera (2024).
8. UNRWA, 2024a.
9. OCHA, 2024d.
10. WHO, 2024a.
11. Integrated Food Security Phase Classification, 2024a. المرحلة 5 تعني "النقص الشديد في الغذاء، والمجاعة، واستنفاد قدرات التكيُّف".
12. WHO, 2024b.
13. OHCHR, 2024a.
14. UNRWA, 2024a.
15. OCHA, 2024c.
16. UN Women, 2024.
17. UNICEF, 2024b.
18. Integrated Food Security Phase Classification, 2024b.
19. ILO and PCBS, 2024.
20. World Bank, 2024.
21. PCBS, 2023.
22. OHCHR, 2024b.
23. UNDP and ESCWA, 2024.
24. WHO, 2024a.
25. OCHA, 2024e.
26. OHCHR, 2024c.
27. OCHA, 2024f.
28. UNICEF, 2024c.
29. OCHA, 2024g.
30. UNICEF, Handicap International and World Vision, 2024.

31. المرجع نفسه.

32 .UNICEF, 2024d

33. UNICEF, Handicap International and World Vision, 2024.

34. المرجع نفسه.

35. OCHA, 2024f.

36. المرجع نفسه.

37. OCHA, 2024c.

38. OCHA, 2024f.

39. LSHTM, 2024.

40. UNRWA, 2024a.

41. WHO, 2024a.

42. UN Women, 2024.

43. OCHA, 2024c.

44. WHO, 2024c.

45. WHO, 2024d.

46. UNRWA, 2024b.

47. UNEP, 2024.

48. المرجع نفسه.

49. المرجع نفسه.

50. Neimark, B. and others, 2024.

51. World Bank Group, 2024a.

52. Palestine Monetary Authority, 2024.

53. كان متوسط ما قبل الحرب 4-5 في المائة لكل ربع سنة.

54. World Bank Group, 2024a.

55. UNDP, 2023.

56. UNDP and ESCWA, 2024.

57. UNCTAD, 2024.

58. المرجع نفسه.

59. المرجع نفسه.

60. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، بحلول نهاية أيار/مايو 2024، أبلغ ما نسبته 87.2 في المائة من الأسر في الضفة الغربية عن انخفاضٍ في الدخل. وأمعن إغلاق المحال التجارية، ولا سيّما في القدس الشرقية، في إضعاف الاقتصاد، حيث توقفت أعمال 80 في المائة من المؤسسات التجارية في البلدة القديمة. وإجمالاً، تضررت نسبة 98.8 في المائة من الأعمال التجارية في الضفة الغربية من جراء الحرب في غزة، وواجهت تحديات تشغيلية ومالية. ومن بين هذه المؤسسات، لجأت 65.3 في المائة إلى تخفيض القوى العاملة لديها بشكل دائم أو مؤقت، وخفضت 73.3 في المائة منها ساعات عمل الموظفين للحد من التكاليف.

61. World Bank Group, 2024b.

62. تمّ اعتماد إطار دليل الفقر المتعدّد الأبعاد رسمياً في فلسطين. لمزيد من التفاصيل، الاطلاع على https://www.mppn.org/multidimensional-poverty-profile-in-palestine/.

63. تشير الأرقام الأخيرة الصادرة عن منظمة العمل الدولية إلى أن معدلات البطالة سجّلت ارتفاعاً كبيراً، في دلالة على خسارة كبيرة في الوظائف. وهذا يؤثر على مستويات دخل الكثيرين، وليس فقط على العاطلين عن العمل. والواقع أن 87.2 في المائة من الأسر المعيشية في الضفة الغربية أبلغت عن انخفاضٍ في الدخل. إلا أن عمليات التوغل الأخيرة في الضفة الغربية لم تؤثر مباشرة في أبعاد أخرى، مثل الصحة والتعليم.

64. رغم أن البيانات المتعلقة بدليل التنمية البشرية لم تكن متاحة قبل عام 2004، تشير عملية استقراء عكسي خطي إلى أن دليل التنمية البشرية سيتراجع إلى مستويات عام 2000، ممّا يمثل هدر 24 عاماً من التقدّم.

65. وفي حين أن البيانات المتعلقة بدليل التنمية البشرية لم تكن متاحة قبل عام 2004، تشير عملية استقراء عكسية إلى أن دليل التنمية البشرية في غزة سيتراجع بمقدار 69 عاماً (إلى مستويات حزيران/يونيو 1955).

66. باستخدام الاستقرار الخطي، لربما تمّ الوصول إلى قيمة 0.676 في أوائل كانون الثاني/يناير 2008.

67. وفقاً لتقرير صادر عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، تتلقى السلطة الفلسطينية، في المتوسط، أقل من 43.1 في المائة من مستحقاتها من إيرادات المقاصة، ويتعرّض تحويل الأموال للتأخير.

68. https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/unct-hct_early_recovery_approach_and_action_plan_for_gaza_-_september_2024_-_ahlc.pdf.

69. بيان الأمين العام أمام مجلس الأمن، 23 كانون الثاني/يناير 2024. متاح على https://press.un.org/en/2024/sgsm22113.doc.htm.

70. ACAPS, 2024.

71. Palestine Ministry of Social Development, n.d.

72. Ministry of Finance, "Expenses by functional classification and overview", for various years 2022/2023. جُمعت البيانات على أساس منهجية الإسكوا الخاصة بنظام النماذج التفسيرية القائمة على المحاكاة. البيانات هي تقديرات بشأن الميزانية، إذ لا تتوفّر النفقات الفعلية. وتنشأ السلسلة الحقيقية عن طريق تقليص السلسلة الإسمية بواسطة دليل أسعار المستهلك، باستخدام عام 2019 كسنة أساس (المصدر: IMF DataMapper). البيانات الخاصة بدولة فلسطين غير متوفّرة حالياً.

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الرؤية: الإسكوا - طاقات وابتكار ومنطقتنا استقرار وعدل وازدهار.

الرسالة: بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتِجُ المعرفة، نقدّمُ المشورة، نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.

www.unescwa.org

2400507A